



الموسم الثاني
للانصات المركزي

منزل الرئيس مام جلال.. خيمة لمناقشة الاوضاع الراهنة وتصحيح مسار الحكم

marsaddaily.com

السنة 28

الاحد

2022/11/27

No. : 7729

المسار

AL-MARSAD

مع مشروع كردستاني مشترك للوحدة الوطنية

-مقررات اجتماع دوكان-



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



○ العراق واقليم كردستان ..

- اجتماع دوكان: ضرورة اتخاذ خطوات فعلية عاجلة لحل المشاكل
- منزل الرئيس مام جلال.. خيمة لمناقشة الاوضاع الراهنة وتصحيح مسار الحكم
- ضرورة احترام الاتفاقات السياسية بين الكورد والأطراف السياسية العراقية
- د. عبدالمهدي: الاتحاد الوطني على نهج مام جلال في ظل قيادة بافل طالباني
- الرئيس بافل و قرارات لمناهضة العنف ضد المرأة وضمان حقوقها
- نساء كوردستان: الإقليم يخلو من بيئة ملائمة للوقوف بوجه العنف
- اربيل عاصمة الجميع وليست ولاية حزب معين
- سياسة العراق الخارجية مبنية على الاحترام المتبادل واعتماد الحوار
- بجهود الاتحاد الوطني.. وزارة الدفاع تثبت ميزانية اللواء 20
- بغداد والاقليم .. توحيد الجهد الوطني لحماية الحدود العراقية
- ضرورة تشريع قانون النفط والغاز لإدارة ملف الثروات الطبيعية
- السوداني: مكافحة البطالة والفساد والارتقاء بالخدمات والوضع المعيشي

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- البنك الدولي: أمام الحكومة فرصة جديدة لإصلاحات اقتصادية ضرورية
- جدوى تشكيل مجلس الاتحاد العراقي
- حيادية المؤسسات المستقلة.. هيئة النزاهة الاتحادية انموذجا
- متلازمة الاحتجاج المسلح في العراق: من صراع الأفكار إلى العنف

○ المرصد السوري والتهديدات التركية..

- مظلوم عبيدي: نحن اليوم أقوى من أي وقت مضى
- إردوغان يريد منطقة أمنية من الغرب إلى الشرق تشمل كوباني
- هل تنصب الولايات المتحدة فخاخاً لتركيا في سوريا والعراق
- مائة عام من الكراهية.. كيف أصبح القتل الجماعي للكرد رصيذاً انتخابياً؟

○ اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

- الرئيس بافل جلال طالباني..قرارات مهمة لدعم وترسيخ حقوق المرأة
- دعوة أممية لتكثيف الجهود الرامية للقضاء التمييز ضد المرأة
- رسالة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة
- العنف ضد المرأة لا يزال متجذرا بعمق
- لنقف معا لتجديد التزاماتنا ومضاعفة جهودنا
- أرقام صادمة وتقدم على صعيد قوانين عربية



اجتماع دوكان: ضرورة اتخاذ خطوات فعلية عاجلة لحل المشاكل

بدعوة من بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني ، عقد في مضيف الرئيس مام جلال بمنتجع دوكان، اجتماع قمة بين الأحزاب السياسية في اقليم كردستان.

وصدر عن الاجتماع بلاغ ختامي فيما يأتي نصه:

عقد يوم الخميس، ٢٠٢٢/١١/٢٤، اجتماع القمة للأحزاب السياسية في اقليم كردستان، في مضيف الرئيس مام جلال بمنتجع دوكان، بدعوة من بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني وفي إطار الحوار الوطني بهدف تحقيق وحدة الصف وحل المشاكل في العراق والاقليم.

المحور الرئيس للاجتماع كان التباحث حول آخر المستجدات والتطورات السياسية، الاقتصادية والأمنية في اقليم كردستان والعراق عامة، حيث شدد المجتمعون على تعزيز وتنمية العلاقات بين القوى والأطراف الكردية وضرورة اتخاذ خطوات فعلية عاجلة لحل المشاكل،

وقفه جادة حول سوء الوضع المعيشية للمواطنين

كما اتفقت الآراء بشأن تهيئة الأرضية الملائمة لتوسيع واستمرار اجتماعات الأطراف السياسية الكوردستانية، فضلا عن تطوير العلاقات وتوحيد القوى والطاقات بعيدا عن النظرة الحزبية، من أجل التوصل الى حلول ناجعة للمشاكل التي تواجه واقع العراق والاقليم، والتغلب على التحديات الراهنة.

وفي جانب آخر من الاجتماع، أكدت الأطراف كافة على مواصلة الحوار بين القوى السياسية، بهدف التوصل الى مشروع كوردستاني مشترك للوحدة الوطنية.

كما أجرى الاجتماع وقفة جادة حول سوء الاوضاع المعيشية للمواطنين، حيث أوضح الحضور أن معيشة وأوضاع المواطنين وصلت الى حد يحتم على الأطراف السياسية كافة أن تخطو وتتعاون فيما بينها لحل المشاكل وتحسين معيشة المواطنين وأوضاع اقليم كوردستان من النواحي الاقتصادية، السياسية والأمنية، والعمل على تأسيس المجلس الأعلى للاقليم بمشاركة جميع الاطراف لاتخاذ القرارات اللازمة وايجاد الحلول المناسبة لجميع المشاكل والقضايا التي لها أبعاد وطنية وقومية، وتم اعتبار هذه الخطوة عاملا للحفاظ على وحدة الصف، وحماية تجربة اقليم كوردستان، وتحقيق الرفاهية لجماهير شعب كوردستان، وتقوية وصون كيان الاقليم.

وأكد الاجتماع ضرورة استتباب الأمن والاستقرار، سيادة القانون ومؤسسات الدولة ومحاربة الفساد، ومنع هدر المال العام وإنجاح عملية الإصلاح الحقيقي. وتقرر أن تستمر هذه الاجتماعات، من أجل تحقيق الوئام ووحدة الصف والموقف الكوردستاني.



منزل الرئيس مام جلال.. خيمة لمناقشة الاوضاع الراهنة وتصحيح مسار الحكم

منزل فقيد الامة الرئيس مام جلال يعتبر مظلة تجمع الاطراف السياسية في العراق واقليم كردستان، لتعزيز الوئام والتفاهم والتوافق، وفي هذا الاطار يعمل الاتحاد الوطني الكردستاني على نهج ومسيرة فقيد الامة الرئيس مام جلال في تعزيز وحدة الصف والكلمة بين جميع الاطراف السياسية. واطلق بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني مبادرة لاجتماع مشترك بين جميع الاطراف السياسية لمناقشة الاوضاع الراهنة في اقليم كردستان وتصحيح مسار الحكم.

اجتماع لتوضيح موقف الاتحاد الوطني الكردستاني

يقول ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني: ان اجتماع الاطراف السياسية في منزل الرئيس مام جلال في قضاء دوكان كان لتوضيح موقف الاتحاد الوطني الكردستاني حول ضرورة توحيد موقف الكرد في اقليم كردستان والعراق، لاننا نحتاج الى الوحدة في اقليم كردستان والعراق. يقول ستران عبدالله: ان الاجتماع كان مع الاحزاب السياسية التي لديها تمثيل في برلمان كردستان وهي ايضا جزء من العملية السياسية في اقليم كردستان. وازاف: ان اهمية هذه الاجتماعات تكمن في الحديث عن وحدة الموقف ويجب ان تقوم الاطراف السياسية بمعالجة المشاكل الداخلية في اقليم كردستان بوحدة الصف.

واوضح: بنفس الشكل عندما نجتمع في منزل الرئيس مام جلال في بغداد فهذا من اجل معالجة مشاكلنا مع بغداد بالوحدة، ورأينا قبل ايام الاجتماع الذي عقده الرئيس بافل جلال طالباني مع وزير التربية في الحكومة الاتحادية من اجل معالجة موضوع الدراسة الكوردية في المناطق المتنازع عليها.

اقليم كوردستان يعاني من ازمة سياسية

يؤكد ستران عبدالله: ان اي طرف او حزب لم يشارك في اجتماع دوكان ستصله رسالة الاجتماع لانه لم يكن مغلقاً، وكما هو معلوم فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني وبالسير على نهج وسياسة الرئيس مام في اي مكان يكون لازماً فهو يجتمع مع الاطراف السياسية، موضحاً: ان اقليم كوردستان يعاني من ازمة سياسية والتميز الذي يحصل بين محافظات اقليم كوردستان يلحق اضراراً كبيرة بالمنطقة الخضراء.

منزل الرئيس مام جلال خيمة تجمع الفرقاء

من جهته يقول سرتيب علي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرئيس للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: منزل الرئيس مام جلال دائماً مظلة تجمع الاطراف السياسية والآراء المختلفة. واذاف: ان مبادرة الرئيس بافل جلال طالباني لدعوة رؤساء الاحزاب والاطراف السياسية لعقد قمة في مصيف دوكان، يعبر عن السياسة الثابتة للاتحاد الوطني واشارة الى ضرورة ان تكون للاحزاب والاطراف السياسية القدرة على اتخاذ القرار حول مصير كوردستان، والاتحاد الوطني الكوردستاني يدعم اي مشروع يكون الهدف منه خدمة المواطنين.

تشكيل المجلس الاعلى سيقدم تسهيلات كبيرة للحكومة

يقول سرتيب علي عضو المجلس القيادي: ان تشكيل المجلس الاعلى في اقليم كوردستان والذي تقرر في اجتماع دوكان سيقدم تسهيلات جيدة للحكومة والبرلمان ولان جميع الآراء والتوجهات المختلفة ستعالج داخل ذلك المجلس وسيصبح مكاناً لجمع الاطراف والاحزاب السياسية التي لها تمثيل داخل البرلمان والحكومة والتي ليس لديها اي تمثيل داخل البرلمان والحكومة. واذاف: ان التوصيات التي سيصدرها المجلس الاعلى ستكون داعمة للاوضاع في اقليم كوردستان وتعزيز الاستقرار وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتشريع القوانين المهمة.

مواقف الرئيس بافل جلال طالباني وطنية

من جهتها تقول شيرين يونس عضوة برلمان كوردستان عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني لـ PUKMEDIA: ان مواقف الرئيس بافل جلال طالباني مواقف وطنية وهي خطوات مهمة من اجل الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. واذافت: ان خطوات الرئيس بافل جلال طالباني خطوات مهمة لانهاء الاحتكار والتميز الحزبي، وخلق بيئة من المساواة وخدمة جميع مناطق كوردستان دون تمييز.



ضرورة احترام الاتفاقات السياسية بين الكورد والأطراف السياسية العراقية

بعد وصوله العاصمة بغداد، عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومحمد شيع السوداني رئيس الوزراء العراقي اجتماعا مساء الاربعاء ٢٠٢٢/١١/٢٦.

وخلال اللقاء تمت مناقشة آخر التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية وشدد الجانبان على التنسيق وتوحيد الجهود من أجل إنجاز برنامج الحكومة المتمثل في تقديم الخدمات وتثبيت القانون وتعزيز دعائم الدولة.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني إلى تنفيذ الفقرات الوطنية المثبتة في برنامج الحكومة وقال: يجب احترام الاتفاقات السياسية بين الكورد والأطراف السياسية العراقية وجعل الدستور أساسا لمعالجة جذرية للمشكلات وتطبيق الشراكة الحقيقية وهذا عامل مهم لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي في البلاد.

وحول تقديم الخدمات وتطوير إدارة البلاد قال الرئيس بافل جلال طالباني: من واجب الحكومة الجديدة أن تخدم الجميع بشكل عادل ومتساو، وألا تخلط الخلافات السياسية بالحكم وحقوق المواطنين ومن أجل تحقيق هذا الهدف السامي سيكون الاتحاد الوطني الكوردستاني داعما لكم.

وكانت مسألة التنسيق والتعاون بين قوات إقليم كوردستان والعراق وحماية أمن واستقرار الحدود محورا آخر للقاء وتم اتخاذ القرارات الضرورية حول ذلك.



الاتحاد الوطني على نهج مام جلال في ظل قيادة بافل طالباني

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، مساء السبت ٢٦/١١/٢٠٢٢ في العاصمة بغداد، السياسي المعروف رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عادل عبدالمهدي.

وتمت خلال اللقاء مناقشة آخر المستجدات السياسية وبرنامج الحكومة الجديدة في العراق، واكد الجانبان ضرورة انجاح عملية الاصلاح وتقديم المزيد من الخدمات.

واشاد الرئيس بافل جلال طالباني بدور ومواقف الدكتور عادل عبدالمهدي في المرحل المختلفة حيث دعم وساند قضية الشعب الكوردي وحقوقه المشروعة، وقال: ان الاتحاد الوطني الكورستاني لن ينسى المواقف النبيلة لجميع الاشخاص والقوى الوطنية التي دافعت عن حقوق شعب كوردستان وسعت من اجل الوئام والتعايش بين جميع مكونات الشعب العراقي، ويعمل الاتحاد الوطني الكورستاني الان وفق سياسة واستراتيجية الرئيس مام جلال نفسها والتي تتمثل في حماية الاستقرار والوحدة والوئام.

في المقابل اشاد رئيس الوزراء الاسبق بالدور والسياسة الوطنية للرئيس بافل جلال طالباني، والذي يسعى كقائد شاب وفاعل في المراحل الصعبة من اجل تعزيز المصالحة ويخطو باتجاه التقارب ومعالجة المشكلات، وهذا جعله ان يلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الحكومة الجديدة ونيل ثقة العراقيين، وقال: ان سياسة الاتحاد الوطني الكورستاني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني تذكرنا بالسياسة الحكيمة التي كان الرئيس مام جلال يعمل بها وعد تحقيق المصالح العليا والوطنية من مهامه الاساسية.

الرئيس بافل و قرارات لمناهضة العنف ضد المرأة و ضمان حقوقها



أطلق بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الخميس، حملة تستمر ١٦ يوما لمناهضة العنف ضد المرأة والقضاء على الاضطهاد والتمييز الاجتماعي.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني في بيان، إن "مناهضة العنف ضد المرأة والتي تستمر ١٦ يوما، تعد خطوة مهمة لاحترام نضال المرأة وجهودها لحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والقضاء على الاضطهاد والتمييز الاجتماعي".

وأضاف "أريد أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن قلقي بشأن انتهاك حقوقك والعنف ضدك. اذ يتم انتهاك حدودك الشخصية وتقييد حرياتك دون أي مبرر"، مؤكداً أن "الاتحاد الوطني الكردستاني سيواصل بنفس وجهة النظر التحررية والمعاصرة للرئيس مام جلال تجاه المرأة وسنكون داعمين لك". ولذلك نضع جميع مؤسساتنا وسلطاننا التنظيمية في خدمة هذا الهدف السامي ونقرر ما يأتي:

١. من الضروري على كافة مؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني التعاون والتنسيق من أجل تحقيق حقوق المرأة و ضمان المساواة بين الجنسين في جميع المؤسسات.

٢. النساء هن القوة المستديمة والمتجددة للاتحاد الوطني الكردستاني وفي طليعة النضال المدني والديمقراطي، لذلك قررنا من الآن فصاعداً إعطاء المزيد من الفرص للفتيات والنساء في العمل التنظيمي والقيادي وفي جميع مؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني وان يكون لهن مشاركات أكثر فاعلية.

٣. تلتزم مؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني كافة بالقوانين والتوصيات المطبقة الصادرة عن اجتماع الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن المساواة بين الجنسين، والمؤسسات هذه ستتعاون وتدعم دون قيود أو شروط، بغية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الكوردي. وستواجه كل العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف السامي.

٤. أي رفيق، كادر وعضو في الاتحاد الوطني الكردستاني وبأي رتبة ومسؤولية كان، في حال ارتكابه العنف ضد فتيات ونساء مجتمعنا او انتهك حقوقهن الشخصية وحرياتهن ، سوف يواجه القانون ويتعرض للمساءلة الحزبية الشديدة.

وتابع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بالقول "أنتن أيتها النساء والفتيات الشجاعات والداعيات الى الحرية ، سرن نحو أهدافكن السامية ونحن في الاتحاد الوطني الكردستاني سنكون داعمين لكن. وسنواجه كل أشكال التمييز والأفكار التي تعيق هذا النضال المدني والديمقراطي".



نساء كوردستان: الإقليم يخلو من بيئة ملائمة للوقوف بوجه العنف

أكد اتحاد نساء كوردستان، الجمعة، أن العامل القومي والسياسي وعوامل أخرى يقف وراء تزايد حالات العنف ضد المرأة، وفيما شدد أن كوردستان يخلو من بيئة ملائمة للوقوف بوجه العنف، أشار إلى أن بوسع المرأة ترسيخ متغيرات العالم الجذرية في مستقبل أفضل.

وقال الاتحاد في بيان إن "٢٥ من تشرين الثاني يوم مناهضة العنف ضد النساء ووحدة العالم ضد جرائم العنف والتمييز الجنسي"، مبينا أن "هذا اليوم هو نتيجة العنف الذي مارسه وتمارسه الأنظمة الديكتاتورية ضد حرية المرأة".

وأكد أن "العامل القومي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ناهيك عن العادات والتقاليد، أسباب أخرى لتزايد العنف والفتك والقساوة"، محذرا من أن "ظاهرة العنف وأشكاله وصلت اليوم إلى حد، طالت كل المجتمعات ولو بنسب متفاوتة".

وأشار إلى أن "الخامس والعشرين من نوفمبر الحالي يحل في وقت والعالم وقع في دوامة العنف والصراعات السياسية والبيئية بشكل عام، وكوردستان يواجه أشكالا من الإبادة الجماعية والأزمات واللاعالة، لها انعكاسات قوية على عدم توافر بيئة ملائمة للوقوف بوجه العنف".

واستدرك أن "ما يبعث على السرور أن النساء لم يسكنن وهن يواصلن النضال ضد السلطة الفارضة لنفسها وضد استأثار المافيات"، معتبرا أن "ثورة النساء بقيادة نسوة الكورد صارت أنموذجا لنساء العالم، وأثبتن أن المرأة هي القوة التي بوسعها أن ترسخ المتغيرات الجذرية في العالم في مستقبل أفضل وأن يخطين نحو عالم يحقق أحلامهن".

وختم اتحاد نساء كوردستان بيانه بالقول: إن "على النساء في العالم بشكل عام وكوردستان على وجه الخصوص، أن يواصلن اليوم متحدات النضال المشترك من أجل تحقيق العيش الهني، بعيدا عن كل أشكال العنف، وعدم الاستسلام والرضوخ حتى يصلن إلى الحياة التي يستحقنها".

تذكير للانتهاء من هذا السلوك الوحشي

الى ذلك أكد رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد، الجمعة، أن اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة تذكير للانتهاء من هذا السلوك الوحشي.

وغرد بالقول إن اليوم_الدولي_للقضاء_على_العنف_ضد_المرأة تذكير وحث للانتهاء من هذا السلوك الوحشي. وأضاف "ليكن تطوير التشريعات والعمل بالقانون وتنمية ثقافة التعايش بسلام وتفاهم عملاً متواصلًا من أجل حرية وكرامة المرأة والرجل على حد سواء". وتابع "لتكن كل أيامنا شراكة في الحياة والعيش والمحبة والسلام".

بيان في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

يوافق اليوم، ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي هذه المناسبة نؤكد التعبير عن كامل دعمنا ومساندتنا لكفاح وحرية وحقوق المرأة والمساواة. وسنواصل كدأبنا السعي والعمل والكفاح في سبيل تحقيق المزيد وحماية حقوق المرأة وخلق مجتمع تتمتع فيه المرأة بالحرية والمساواة، ولا تتعرض بأي شكل وتحت أي مبررات للعنف والقتل. فما لم تتحرر المرأة لن يتحقق مجتمع حر متساو وآمن ومدني متقدم. كما نجدد في هذه المناسبة التأكيد على أننا نقف بكل الطرق في وجه جميع أنواع العنف والاعتداء والانتهاك لحقوق وحرية المرأة، وسنستمر في العمل من أجل القضاء على الفكر المتشدد العنيف وتمهيد أرضية أفضل لمشاركة وشراكة المرأة في المعترك السياسي والإداري بإقليم كردستان، وسنتعاون وننسق مع الجهات المعنية في الداخل، وعلى الصعيد الدولي، لتتمتع المرأة بالحماية من كل الأوجه داخل الأسرة وفي محلات العمل وجميع المجالات العامة، وتكون محصنة ضد المضايقة والعنف. تحياتنا وتقديرنا لجميع النساء والجهات والمنظمات التي تكافح كل يوم في سبيل تحقيق الحرية والسلام وحقوقهن. تحية للأرواح الطاهرة لضحايا العنف ضد المرأة وكل النساء اللاتي كافحن وناضلن من أجل الحرية والمساواة والسلام، في أي مكان من العالم، ونحيي ذكراهن بإجلال وإكرام.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كردستان

رسالة لجنة الدفاع عن حقوق

في ٢٥/١١/٢٠٢٢، اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة وإعلان حملة الـ ١٦ يوم لمكافحة العنف، نؤكد بأنه من الضروري توحيد كافة القدرات من أجل تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع عن طريق النضال ومكافحة العنف ومواجهة التحديات في كل يوم من أيام السنة وليس فقط في الـ ١٦ يوما، لذا فإننا ندين كل أشكال العنف ضد المرأة، وللأسف، فإن البعض من نساءنا تتعرض للعنف، او تصبح ضحية لهذا العنف. اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة التي اعلن عنها في الامم المتحدة UN في سنة ١٩٩٩، من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين حقوق الرجل والمرأة، ولبناء مجتمع مستقر ومتطور، حيث اثبتت التجارب ان البلدان لن تتقدم ولن يكون هناك استقرار، الا مع وجود حرية للمرأة.



ژن
خهبات
ژیان

یه کیستی
ژنانی
کوردستان



جهنگ ههچ
روخساریکی
ژنانهی نیه

25
November
2022



حيث ان كل الجهات المعنية والتي تؤمن بهذه القضية، تواجه العنف ضد المرأة في ال ١٦ يوماً عالمياً بالعديد من الرسائل والمشاريع والنشاطات المختلفة، ورسالتنا لهذه السنة هي (توحيد القدرات في سبيل انهاء العنف ضد المرأة) واننا نعمل جاهدين من اجل عالم خالي من العنف ومليء بالسلام والمحبة.

في هذا الشأن ، قام برلمان كوردستان في الدورات السابقة بتشريع عدد من القوانين المهمة والعصرية، وتعديل عدد اخر من القوانين التي لها اهمية خاصة في تطور المجتمع ، وخصوصاً في المواد والفقرات التي تتعلق بحقوق المرأة في اقليم كوردستان، واننا في هذه الحملة المهمة في مواجهة العنف، نتعهد لنساء كوردستان باننا نحمل على عاتقنا المسؤولية الكاملة في العمل البرلماني، بمتابعة وتنفيذ القوانين الصادرة في هذا الشأن، بما فيها تشريع قوانين جديدة او تعديل اي قانون يسبب التفرقة بين الرجل والمرأة، ونقف ضد العنف امام المرأة والاسرة، واننا ندافع عن حقوقهم ونحافظ على كرامتهم.

على الرغم من ان هناك عقبات ومشكلات تواجه مسألة حقوق المرأة حتى يومنا هذا، وانها تستغل في مصالح خاصة وسياسية، الا اننا نتعهد بالعمل بشكل منطقي وموضوعي لتذليل العقبات ، والعمل بشكل دائم في الدفاع عن حقوق المرأة ومكافحة كل ظواهر العنف ، ولا نتهاون في تنفيذ المسؤولية التي على عاتقنا تزامنا مع دفاعنا عن مبادئ حقوق الانسان والقيم الدينية والثقافية للمجتمع الكوردستاني.

في النهاية ، ندعو الجميع بان نجعل عالمنا برتقالياً، وان نضع جهودنا في سبيل بناء مجتمع مليء بالسلام والمحبة وخالياً من العنف.

لجنة الدفاع عن حقوق المرأة في برلمان كوردستان

٢٥ نوفمبر ٢٠٢٢



اربيل عاصمة الجميع وليست ولاية حزب معين

اربيل عاصمة اقليم كردستان وليست ملكا لأي حزب أو لون أو طرف سياسي محدد، ولا يمكن لأي حزب ان يعتبر نفسه مالكا وحيدا للمدينة، إن الاتحاد الوطني قدمتماءا غالية وتضحيات كبيرة من أجل أربيل والتأريخ يشهد على هذه الحقيقة. وفي هذا الاطار أكد السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني «إن أربيل ليست عاصمة لطرف واحد وإنما هي عاصمة كردستان وملك الجميع».

اربيل اصبحت ضحية حزب واحد

ان الاتحاد الوطني قدم اكثر من اي حزب آخر تضحيات من اجل اربيل وان شعار الاتحاد كان في الانتخابات هو ان اربيل ملك الجميع. وفي هذا الصدد تقول فهيمة صابر عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني في تصريح لـ (PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني: «ان اربيل ملك لجميع المواطنين وكافة الاحزاب السياسية، ولا يمكن لحزب واحد ان يحتكر المدينة ويعتبر نفسه المالك الوحيد للمدينة».

«وقد وقعت اربيل ومواطنوها ضحية حزب معين، بحيث يصعب العيش فيها، وإن كودار الاتحاد الوطني في اربيل يواجهون الامرين من السلطة في المدينة: الاول لانهم من الاتحاد الوطني والثاني لانهم من اهل المدينة» تقول فهيمة صابر.

فهيمه صابر: «لا يمكن لحزب واحد لانه حصل على المزيد من الاصوات (والكل يعلم كيف حصل على هذه الاصوات) أن يعتبر نفسه مالكا للمدينة، الانتخابات ليست المقياس الوحيد بل يجب ان يعرف الجميع ان الاتحاد الوطني في اربيل لديه جماهير وثقل كبير وانهم يريدون التغيير والتجديد» وتؤكد: «نظرا لتواجد القنصليات والمنظمات الدولية ولان اربيل عاصمة كردستان، لا يمكن لحزب معين ان يعتبر نفسه مالكا للمدينة».

الاتحاد الوطني قدم دماء غالية لاربيل

كان شعار الاتحاد الوطني في انتخابات مجالس المحافظات هو أن أربيل للجميع وليس لطرف معين ولا يزال يحمل الاتحاد الوطني نفس الموقف من المدينة. يقول نيار عوزيري عضو كتلة الاتحاد الوطني في مجلس محافظة اربيل لـ (PUKMEDIA) « ككتلة الاتحاد، خضنا انتخابات مجالس المحافظات في (٢٠١٤) وشعارنا كان دوما أن أربيل للجميع وليست لطرف سياسي محدد ولا يمكن لحزب معين ان يحتكر المدينة». «لقد قدم الاتحاد الوطني من أجل أربيل دماء غالية وتضحيات كبيرة أكثر من الاحزاب السياسية الاخرى، وإذا كان الاحتكار أمرا مشروعاً فالأولى للاتحاد الوطني ان يحتكر المدينة، لذلك نؤكد ان اربيل للجميع» يقول نيار عوزيري.

الاتحاد الوطني قدم تضحيات من أجل أربيل

يشهد التاريخ أنه خلال فترة نظام البعث و الى الان، قدم الاتحاد الوطني الكثير لحماية اربيل، لذلك لا يعتبره ملكا لحزب معين. تقول شيرين يونس عبدالله عضو برلمان كردستان في تصريح لـ (PUKMEDIA): «إذا كان هناك قرار ان اربيل ملك لحزب معين فالأولى ان تكون اربيل ملكا للاتحاد الوطني لان الاتحاد قدم كثير من الشهدا والتضحيات من اجل المدينة». «كمدينة ذات اهمية كبيرة كان الاتحاد الوطني دور مشهود في تحرير أربيل من يد الدكتاتورية وقام بحماية المدينة والتاريخ شاهد على هذا الدور البطولي، لذلك لا يمكن لاي حزب ان يحتكر أربيل ويعتبر نفسه مالكا لها، وإذا أراد اي طرف اتخاذ هذه الخطوة، فليخرج من أربيل لان اربيل ملك الجميع وعاصمة إقليم كردستان». تقول شيرين يونس عبدالله.



سياسة العراق الخارجية مبنية على الاحترام المتبادل واعتماد الحوار

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، قائد بعثة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق الفريق جيوفاني ايانوتشي. وجرى، خلال اللقاء، استعراض المهام التي تقوم بها بعثة الناتو في البلاد في تقديم المشورة العسكرية والتدريب لقوات الأمن العراقية وتعزيز قدراتها العسكرية ورفع مستوى المهنية والكفاءة، وبما يساهم في دعم جهود العراق في مكافحة الإرهاب والقضاء على بؤره.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية على أن الإرهاب والتطرف يشكّلان ظاهرة خطيرة على العالم أجمع، مبيّناً أن قوات الأمن العراقية بتشكيلاتها كافة تمكّنت من هزيمة الإرهاب ومخططاته الخبيثة، وتواصل ملاحقة فلوله لقطع الطريق أمام محاولاته تهديد أمن واستقرار المواطنين، مشيراً إلى التعاون المهم مع حلف الناتو في مجال تعزيز قدرات قوات الأمن العراقية في القيام بهذه المهمة وضرورة توسيع مهامه التدريبية والاستشارية لتشمل جميع مناطق العراق. من جانبه، أبدى الفريق إيانوتشي حرص بعثة الناتو على توطيد علاقات التعاون مع العراق في مجال التدريب والاستشارة وتبادل المعلومات والجهد الاستخباري وبما يعزز قدرات القوات المسلحة العراقية بكل صنفها.

✳✳ من جهة ثانية تسلم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، أوراق اعتماد عدد من السفراء الجدد المعتمدين لدى العراق.

وهم كل من سفير جمهورية السودان السيد عبد الرحيم سر الختم وسفير اليابان السيد ماتسوموتو فوتوشي وسفيرة مملكة السويد السيدة جيسيكا سفارسترم وسفير جمهورية اليونان السيد جورجوس المانوس.

وتم خلال اللقاءات التي جرت مع السفراء كل على حده، بحث العلاقات الثنائية التي تربط العراق ببلدانهم. وأكد رئيس الجمهورية على أن سياسة العراق الخارجية مبنية على الاحترام المتبادل واعتماد الحوار البناء لتعزيز العلاقات وتوسيع آفاقها وفقاً للمصالح المشتركة وبما يصب في مصلحة الشعوب.

وتمنى فخامته للسفراء الجدد الموفقية والنجاح في مهامهم، مبدياً استعدادهم لتقديم الدعم وبما يساعد في تسهيل عملهم.

من جانبهم، قدم السفراء شكرهم لفخامته على استقبالهم، معربين عن تطلع بلدانهم لتعزيز العلاقات مع العراق وتطويرها على مختلف الصعد، مؤكدين عزمهم على بذل كل الجهود اللازمة في هذا المسار.

وحضر المراسم، وزير الخارجية الدكتور فؤاد حسين.



بجهود الاتحاد الوطني.. وزارة الدفاع تثبت ميزانية اللواء 20

أكدت النائبة ديلان غفور عضو كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي في تصريح لـ (PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: «ان وزارة الدفاع العراقية قررت تخصيص ميزانية ورواتب اللواء ٢٠ من وزارة البيشمركة في كركوك، وضمان حقوقهم، مشيرا الى ان هذا القرار جاء بعد سلسلة من الاجتماعات والمحاولات مع واللجان المختصة في مجلس النواب».

وتقول النائبة: «اليوم قمنا مع السيدين هريم كمال اغا رئيس كتلة الاتحاد وملا شكور عضو لجنة الامن والدفاع بزيارة السيد ثابت محمد العباسي وزير الدفاع وشددنا على مطالبنا وقد وافق السيد الوزير على الطلب مشكورا وقرر إدراج رواتب وميزانية اللواء ٢٠ في الموازنة».

يذكر أن حكومتي الاقليم والعراق قد اتفقتا على تشكيل لواء مشترك لسد الثغرات الامنية والعسكرية في المناطق الكوردستانية بين قوات البيشمركة والجيش العراقي، حيث استغل تنظيم داعش الارهابي هذه الثغرات لتنفيذ الاعمال الارهابية وشروع اللواء الجديد في مهامه وملء الفراغ الامني والعسكري سيؤدي الى انخفاض نسبة الأعمال الارهابية الى حد كبير.

PUKmedia*



بغداد والاقليم .. توحيد الجهد الوطني لحماية الحدود العراقية

قدمت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، السبت، مقترحات لمعالجة ملف الاعتداءات المستمرة على الأراضي العراقية، فيما كشفت عن استضافة مرتقبة لسفراء دول الجوار لبحث هذا الملف. وقال رئيس اللجنة، عامر الفايز في تصريح للوكالة الرسمية، إن «موضوع الاستنكار والشجب أصبح غير مجد مع تكرار الاعتداءات، وهناك مقترح بالاستعانة بالملف الاقتصادي للضغط على الدول التي تشن ضربات داخل الأراضي العراقية».

وأضاف أن «إنهاء تواجد الجماعات المعارضة لدول الجوار في العراق أمر حاسم ونقترح جعله أولوية من قبل الحكومة».

وتابع أن «المنهاج الوزاري الذي أعلنه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يؤكد على الانفتاح تجاه دول العالم، حيث إن الحوار المباشر يعد أفضل وسيلة لحل المشاكل، وهي أفضل بكثير من الحوارات غير المباشرة». ولفت إلى، أن «اللجنة بصدد استضافة سفراء دول الجوار لبحث ملف القصف والتنسيق مع الحكومة لوضع المعالجات».

وفي وقت سابق، عقد المجلس الوزاري للأمن الوطني، اجتماعاً برئاسة رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة محمد شياع السوداني بحضور أعضاء المجلس ورئيس أركان البيشمركة.

وذكر الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة اللواء يحيى رسول في بيان ، (٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢)، أن «المجلس ناقش الاعتداءات والخروقات التركية والإيرانية على الحدود العراقية، والقصف الذي طال عدداً من المناطق في إقليم كردستان العراق، وتسبب بترويع الأهالي وإلحاق الأذى لهم ولممتلكاتهم».

وأضاف، «وفي إطار العمل لوقف هذه الاعتداءات، إلى جانب استمرار الجهود الدبلوماسية، فقد اتخذ المجلس القرارات التالية:

- ١- وضع خطة لإعادة نشر قوات الحدود العراقية لمسك الخط الصفري على طول الحدود مع إيران وتركيا.
- ٢- تأمين جميع متطلبات الدعم اللوجستي لقيادة قوات الحدود وتعزيز القدرات البشرية والأموال اللازمة وإسنادها بالمعدات وغيرها، بما يمكنها من انجاز مهامها.
٣. المناورة بالموارد البشرية المتاحة لوزارة الداخلية لتعزيز المخاطر الحدودية.
٤. التنسيق مع حكومة إقليم كردستان العراق ووزارة البشمركة لإنجاز الفقرات ١ و ٢ أعلاه بهدف توحيد الجهد الوطني لحماية الحدود العراقية.

ماذا يعني نشر العراق قواته على الحدود مع تركيا وإيران؟

وفي مواجهة التهديدات الأمنية التي مثلتها الهجمات التركية والإيرانية على كردستان العراق، قررت بغداد نشر قوات على الحدود الجارتين تركيا وإيران.

ومنذ فترة يشن الحرس الثوري الإيراني ضربات صاروخية على ما يزعم أنها مواقع تابعة للمعارضة الإيرانية الكردية، فيما جددت تركيا عملياتها العسكرية ضد ما تقول إنها مواقع لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية في شمال العراق وسوريا.

الناطق باسم قائد القوات المسلحة العراقية، اللواء يحيى رسول الزبيدي صرح لموقع «الحرّة» أن القوات التي ستنتشر على الحدود مع دول الجوار هدفها «مسك الخط الصفري الفاصل بين العراق وتركيا وإيران من خلال إعادة الانتشار وتعزيزها بمخاطر حدودية».

ويشرح أن هذه القوات «ستسيطر على الحدود وتمنع أي عمليات تسلل وتأمين المناطق الحدودية العراقية».

القرار سيدفع إلى «التهدة»

وأكد الزبيدي أن القرار العسكري العراقي سيدفع إلى «التهدة» مع الجارتين إيران وتركيا، خاصة في ظل «وجود علاقات وجهود دبلوماسية جيدة وكبيرة مع هاتين الدولتين لمنع الاعتداءات على الأراضي العراقية».

وتابع «لا اعتقد» أن هذا القرار سيعني «حدوث مواجهات مع إيران وتركيا»، خاصة وأن القوات العراقية ستبذل جهودها «لضبط الحدود وحماية الأراضي العراقية، ومنع أي عناصر من استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على أي من دول الجوار».

وكان الناطق باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني قد قال في تصريحات إن بلاده تأمل في «عدم استخدام الأراضي العراقية لتهديد أمن إيران».

ويرى الباحث السياسي، سامان نوح أن إعادة نشر قوات على الحدود يمثل خطوة «أولية للتهدة مع إيران»، مشيراً إلى أن هذا الأمر «كان مطلباً من طهران طلبته من بغداد».

وأضاف في حديث لموقع «الحرّة» أن هذا الأمر سيدعم أيضاً التهدة مع الجانب التركي خلال الوقت الحالي، ولكنه لن يشكل «ديمومة للحالة التركية، خاصة وأن أنقرة تؤمن بأن على القوات العراقية محاربة حزب العمال الكردستاني الموجود على الأراضي العراقية».

ويوضح سامان أن سبب وصفه هذه الخطوة بـ«الأولية» لأن وقف الهجمات الصاروخية الإيرانية لا يتعلق بمنع «المتسللين وتهريب الأسلحة من المعارضين الأكراد الإيرانيين الموجودين بحسب المزاعم الإيرانية»، ولكنه يتعلق

بتوقف التظاهرات في الداخل الإيراني.

ويرى سامان أن «إيران تريد تصدير أزماتها الداخلية للخارج، ولهذا هي تتذرع بوجود دور للمعارضة الإيرانية الكردية الموجودة على الأراضي العراقية، رغم أن هذه المعارضة في حقيقة الأمر ليست مسلحة ولا تمارس أي عمليات عسكرية، وهي موجودة في هذه المناطق منذ ثلاثة عقود ولم يشكل وجودها أي أزمات سابقاً». وفي ما يتعلق بتركيا، فهي قد تخفف من عملياتها العسكرية كرد فعل على إعادة نشر القوات العراقية على الحدود بحسب الباحث سامان، ولكنها «ستعود لمهاجمة قواعد في المنطقة، لأن ذلك يرتبط بوجود أهداف استراتيجية للسيطرة على المنطقة سياسياً واقتصادياً، وهي ترى أنها امتداد طبيعي لها منذ أيام الدولة العثمانية».

لا يعني التصعيد والمواجهة مع تركيا وإيران

وتخضع المناطق الحدودية في كردستان العراق لسيطرة البيشمركة، وهي قوات عسكرية خاصة بإقليم كردستان تتبع وزارة خاصة بها. وقال نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية، النائب سكفان يوسف سندي إن القوات العراقية التي سيتم نشرها على الحدود ستكون «داعمة ومساندة لقوات البيشمركة الموجودة على الحدود». وأكد في رد على استفسارات «الحرية» بأن هذا القرار لا يعني «التصعيد والمواجهة مع تركيا وإيران»، مشيراً إلى أنه «قد يوجد بعض الفراغ في مناطق حدودية، ولهذا يجب سد هذا الفراغ وضبط الحدود وتأمينها بما يخدم المصالح العراقية». وأوضح المتحدث باسم قائد القوات العراقية، اللواء الزبيدي لموقع «الحرية» أن «قوات البيشمركة هي قوات حرس إقليم كردستان العراق، وهي موجودة في الدستور العراقي»، وهي تختلف عن «قوات حرس الحدود التابعة لوزارة الداخلية» والتي تقوم بتأمين النقاط الحدودية. وأوضح بيان للحكومة العراقية أن خطة إعادة نشر قوات الحدود العراقية ستوضع « بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان العراق ووزارة البيشمركة».

قلق روسي من تصاعد التوترات العسكرية

الى ذلك قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، الخميس، إن «بلادها قلقة من تصاعد التوترات العسكرية على أراضي في إقليم كردستان». وقالت ماريا زاخاروفا في تصريح، إن «زيادة التصعيد والتوتر على الحدود العراقية - الإيرانية والمنطقة بشكل عام، هو نتيجة للسياسات التوسعية الأمريكية». وأكدت زاخاروفا أن «غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ مثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وأدى إلى ظهور جماعات وخلايا إرهابية في البلاد». وبيّنت أن هذه الجماعات «تستغل التوترات والثغرات الأمنية لإحداث الفوضى والقلق». وأوضحت زاخاروفا أن بلادها مطلّعة «على القصف الإيراني الذي يستهدف مواقع وأهداف تابعة لأحزاب كردية معارضة». وعبرت عن قلقها من «الأحداث الأخيرة التي تجري في شمال سوريا»، داعيةً من «كل الأطراف العودة إلى طاولة المباحثات».



ضرورة تشريع قانون النفط والغاز لإدارة ملف الثروات الطبيعية

أكد الاستاذ الجامعي في قسم الاقتصاد بجامعة السليمانية البروفيسور الدكتور خالد حيدر ضرورة تشريع قانون للنفط والغاز لإدارة ملف الثروات الطبيعية، مشدداً على الحاجة إلى إرادة وطنية لإدارة صحيحة للاقتصاد في إقليم كردستان والعراق. وقال حيدر خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يعرض على شاشة قناة المسرى إن من المفروض أن يسير إقليم كردستان والعراق بالمسار العلمي الصحيح باتجاه استخدام النفط والغاز بالشكل الصحيح بحيث تكون هناك عوائد إقتصادية أكثر من الكلفة الموجودة.

وأضاف حيدر ان المتغير السياسي هو المؤثر السلبي الكبير جداً على الاداء الاقتصادي والبيئة الاقتصادية المفروض أن تتوفر في الاقليم والعراق، مشدداً على أن هذه الحقيقة موجودة ومؤلمة ولها آثار سلبية كبيرة، فهناك هدر للموارد الطبيعية بمليارات الدولارات.

الخلافاً السياسية تؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي

وتابع حيدر أن العراق يحتل المركز الرابع في الاحتياطات النفطية في العالم، وإقليم كردستان كمناطق تحتل المرتبة الثامنة على مستوى العالم، مشدداً على ان مركز إقليم كردستان كبير جداً وهذا يفترض أن يهيئ أرضية مناسبة لتقدم الاقليم اقتصادياً، مشيراً إلى أن إدارة الثروات الطبيعية لم تكن بالمستوى المطلوب. وعن الخلافاً السياسية وتأثيرها على إستغلال الثروات الطبيعية، قال حيدر إن

الخلافات الموجودة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم هي من بعد إقرار الدستور في ٢٠٠٥ ولحد الآن، وهذا يؤثر سلبا في عمل الاقتصاد العراقي والكوردستاني، مشيرا إلى أن عدم التفاهم ما بين السياسيين في الاقليم وبغداد أثر سلبا أيضا، فمعظم الحكومات الاتحادية التي تشكلت ما بعد ٢٠٠٤، لم تكن على وفاق تام مع حكومة الاقليم، والملف النفطي هو أبرز الخلافات. وأشار حيدر إلى أن قانون النفط والغاز الذي شرع في الاقليم استند إلى أنه لا يوجد هناك قانون اتحادي للنفط والغاز، لافتا إلى أن هذا سمح لكوردستان كإقليم بالمضي قدما في إستخراج النفط وبيعه، مشددا على أنه كان يفترض أن يكون هناك إتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم لتجاوز هذه الخلافات، لافتا إلى أن الأداء الاقتصادي لإقليم كوردستان كان أفضل من بغداد وخاصة في فترة ما قبل ٢٠١٤.

الثروة النفطية ناضبة ويجب تنويع الاقتصاد

وتابع حيدر أنه بعد ٢٠١٤ وحين أصبحت الخلافات بين الجانبين أكبر وأثرت بشكل كبير على الاداء الاقتصادي لحكومة اقليم كوردستان خاصة بعد أن بدأت الحكومة الاتحادية بقطع المخصصات الخاصة للاقليم، إضافة إلى ظهور تنظيم داعش، مشددا على أن ذلك أكثر بشكل سلبي أكبر على اقليم كوردستان واقتصاده.

وعن ضرورة تشريع قانون اتحادي للنفط والغاز، أوضح حيدر أن كل قانون ينظم المجال المعني به، مشددا على ضرورة أخذ الاعتبار بفقرات القانون وماهيتها، معربا عن إعتقاده بأنه في حال تشريع قانون للنفط والغاز فسيكون هناك تنظيم للملف النفطي، مؤكدا أن المهم في تشريع القانون الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية اقليم كوردستان والشركات العاملة فيه، حتى لا يؤثر القانون سلبا على اقتصاد كوردستان.

تشريع قانون النفط والغاز مهم لحل الخلافات

وعن الانتقادات للعقود المبرمة بين حكومة الاقليم والشركات النفطية، أوضح حيدر أنه تم إنتقاد حكومة الاقليم لتوقيعها عقود شراكة، لافتا إلى أن طبيعة الارض في الاقليم تختلف عن باقي مناطق العراق، وبالتالي من أجل تحفيز الشركات في هذه المناطق الصعبة بأن تعطى نسبة من الارباح، لافتا إلى أن المسؤولين في الاقليم حاليا أدركوا انه لابد أن تكون هناك إعادة نظر في هذه العقود. وأعرب حيدر عن توقعه بأن تكون هناك اتفاقات جديدة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بعد أن تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني، ومن الممكن أن يكون هناك إعادة نظر في العقود النفطية إن كان هناك فرصة لإعادة من الجانب القانوني.

وعن الخلافات داخل البيت الكوردي وهل يمكن أن تعيق رسم سياسة نفطية جديدة في الاقليم، شدد حيدر على أن الخلافات عائق كبير جدا، موضحا أن الحكومة في الاقليم تتشكل من الاطراف السياسية المشاركة في ادارة الاقليم وبالتالي حين تكون هناك خلافات بين القوى السياسية فإن القرارات والقوانين التي تصدر من برلمان كوردستان يفترض ان تخدم المصلحة العامة، لكن في ظل الخلافات فإن هذه القرارات والقوانين لن تكون مقبولة من البرلمان لأن هناك أطراف مختلفة في وجهات النظر ولم تتفق على رأي في إدارة شؤون البلاد، مشددا على أنه يفترض أن تكون المصلحة العامة هي الهدف الأساسي للقوى السياسية.

الاقليم غير قادر على تغطية حاجته من الغاز الطبيعي

وعن كيفية إستفادة الاقليم من الغاز في اراضيه ليكون لاعبا رئيسيا على المستوى العالمي في ظل أزمة الغاز الناتجة عن الحرب الروسية الاوكرانية، قال حيدر أن الاقليم غير قادر على تغطية حاجته من الغاز الطبيعي فكيف سيقوم بتصديره إلى الدول الاقليمية او العالم؟، مشددا على ضرورة ان تكون حكومة الاقليم قادرة على تغطية الحاجة المحلية اولا، مؤكدا انه من الصعوبة اليوم الحديث عن ان يكون الاقليم عامل مؤثر في خريطة الغاز العالمي، فهو لا يمتلك القدرة الانتاجية الكافية في هذا المجال، لافتا إلى أن الشركات العاملة في الاقليم لديها القدرة على ذلك لكن الاهتمام الحالي موجه إلى الثروة النفطية.

وعن نضوب النفط في الاقليم، قال حيدر أنه من الممكن أن يحدث ذلك لكن ليس في المنظور القريب، مشددا أنه على الحكومة والقطاع الخاص عدم التفكير في الثروة النفطية فقط، بل يجب أن يكون هناك عمل في قطاع الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من المصادر الأخرى، مضيفا أنه كان يجب ان يكون هناك حديث عن التنوع الاقتصادي منذ ٢٠٠٥، مشددا على أننا نتألم بأن الاقتصاد الكوردستاني والعراقي لحد الآن لم يتحمل من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع، معربا عن الأسف بظهور الفساد، لافتا إلى أن منظمة الشفافية العالمية تؤكد أن ١٠٠ دولار إن أنفقت في الاقتصاد العراقي فإن ٨٠ دولار تذهب للفساد و٢٠ تكون للانفاق الاقتصادي وهي أيضا لا تكون بالنوعية المطلوبة.

وتابع حيدر ان التوقعات تشير إلى أن الثروة النفطية ناضبة لكن ليس في الوقت القريب، مضيفا أنه رغم ذلك علينا أن نهتم بالتنوع في النشاطات الاقتصادية، لافتا إلى أن عدم التنوع في الاقتصاد يعود إلى غياب الإرادة الوطنية، مشددا على أن الادارة السليمة ناجمة عن إرادة وطنية لتكون هناك إدارة وطنية، مشددا على ضرورة العمل بشكل موحد بين الحكوميين ليكون هناك خدمة للاقتصاد الكوردستاني والعراقي.



السوداني: مكافحة البطالة والفساد والارتقاء بالخدمات والوضع المعيشي للمواطنين

ترأس رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، السبت، اجتماعاً خصص لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ٢٠٢٣. وشدد سيادته على ضرورة إنجاز مشروع قانون الموازنة بالسرعة الممكنة، وتقديمه إلى مجلس النواب، كي يدخل حيز التنفيذ من دون تأخير.

وأكد السيد السوداني أن القانون يستهدف في تخصيصاته، الأولويات التي تبناها المنهاج الوزاري، وهي مكافحة البطالة، وتقليل نسب الفقر، ومكافحة الفساد، والارتقاء بالخدمات، فضلاً عن إصلاح الاقتصاد.

ووجه سيادته أن يراعي مشروع القانون أهمية تقديم مشاريع البنى التحتية على غيرها من المشاريع، من أجل تهيئة البيئة الملائمة في الاقتصاد الداخلي لتحقيق متبنيات المنهاج الوزاري، وتقديم الخدمة وصنع الفارق الذي يلمسه المواطن، في قطاع الخدمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

*** هذا و التقى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الجمعة، نواباً وممثلين عن قوى سياسية مختلفة.

وشهدت اللقاءات البحث في مجمل الأوضاع العامة في البلاد، ومناقشة عدد من الملفات الخدمية وأولويات الحكومة في هذه المرحلة. وأشار السيد رئيس مجلس الوزراء خلال اللقاءات، إلى أهمية التكاتف بين السلطات المختلفة بما يساهم في ارتقاء الأداء الحكومي والنيابي بالشكل الذي ينعكس على حياة المواطنين وحاجاتهم وطموحاتهم. ودعا سيادته إلى تعزيز الجهد الخدمي والهندسي المكرس لتقديم الخدمات العاجلة، الذي يسعى إلى إحداث فرق ملموس في الجانب الخدمي يرسخ ثقة مواطنينا في أداء الأجهزة الحكومية والمحلية.

أهمية المضي بمشاريع الطاقة

وترأس رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الخميس، اجتماعاً خصص لبحث مشروع تنمية الغاز المتكامل، بحضور المدير التنفيذي لشركة توتال إنرجيز الفرنسية باتريك بويانيه، فضلاً عن حضور عدد من المسؤولين في مجال النفط والطاقة عن الجانب العراقي. وجرى خلال الاجتماع بحث ملفات تنمية استثمار الغاز في العراق، وسير العمل في عدد من المشاريع الاستراتيجية الرئيسة في هذا المضمار، وأولها مشروع استثمار الغاز المحترق في المنطقة الجنوبية سعة (٦٠٠ مغمق)، وكذلك مشروع تطوير حقل أرطاوي، ومشروع تحلية ماء البحر المشترك، وهي المشاريع المرتبطة بوزارة النفط، فضلاً عن مشروع الطاقة الشمسية المرتبط بوزارة الكهرباء سعة ١٠٠٠ ميكاواط. رئيس مجلس الوزراء أهمية المضي بمشاريع الطاقة التي منحها المنهاج الوزاري أولوية وأهمية خاصة، إذ أنها تمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الطاقة الوطني. كما شدد على هدف تحقيق الاستثمار الأمثل لثروات البلاد من النفط والغاز والموارد الطبيعية، وإيجاد مصادر للطاقة البديلة والمتجددة، عوضاً عن الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري. وأوضح السيد السوداني أن الحكومة تستهدف بمشاريعها تقليل الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، وتحقيق المشاريع الصديقة للبيئة، ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وتوفير المزيد من فرص العمل لليد العاملة الوطنية. من جانبه أعرب بويانيه، عن جدية شركته بتنفيذ التزاماتها في هذه المشاريع وفق آليات التعاقد مع العراق، كما أبدت تميمينها لتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء بتذليل العقبات أمام استكمال التنفيذ، والجهود الحثيثة المبذولة في هذا المجال من الجانب العراقي.

اتصال من الرئيس الروسي

الى ذلك تلقى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الخميس، اتصالاً هاتفياً من رئيس جمهورية روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين. وجرى خلال الاتصال بحث العلاقات الثنائية بين البلدين،

وسبل تعزيزها، كذلك جرت مناقشة عدد من الملفات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وعبر رئيس مجلس الوزراء عن حرص الحكومة على إدامة العلاقة مع روسيا في مختلف المجالات. وأكد أن الحكومة تنتهج في علاقاتها الخارجية سياسة الانفتاح والتعاون مع محيط العراق الإقليمي والدولي.

من جانبه، هنا الرئيس الروسي رئيس مجلس الوزراء بمناسبة تشكيل الحكومة، وأعرب عن تمنياته بنجاح مهامها، كما أكد حرص روسيا على تنمية العلاقة مع العراق، والرغبة في تطويرها وفتح آفاق التعاون المتبادل.

دعم من الكونغرس الأمريكي

هذا واستقبل رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الجمعة، وفداً للكونغرس الأمريكي برئاسة النائب مارك تاكانو، وعضوية عدد من أعضاء الكونغرس، بحضور السفارة الأمريكية لدى العراق.

وقدّم النائب تاكانو، الذي يرأس لجنة شؤون المحاربين القدامى في الكونغرس، تهانيه السوداني بمناسبة مباشرته مهامه ونيل الحكومة ثقة مجلس النواب، بوصفه أوّل وفد يمثل الكونغرس الأمريكي يزور العراق بعد تشكيل الحكومة. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة، وسير مجريات الحرب على الإرهاب وأداء القوات العراقية في ملاحقة فلول داعش.

كما جرى البحث في تعزيز العلاقات والشراكة وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي في مختلف المجالات، وعلى رأسها التعاون في مواجهة التغيرات المناخية وجهود مواجهة شحّة المياه. وأشار رئيس مجلس الوزراء خلال اللقاء الى أهمية العلاقة مع الولايات المتحدة، وسعي العراق إلى تأكيد علاقة متوازنة مع محيطه الإقليمي والدولي، بما يحفظ السيادة الوطنية للعراق، ويدعم استقرار المنطقة وأمنها.

دعوة من الرئيس الإيراني لزيارة طهران

واستقبل رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، السبت، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق السيد محمد كاظم آل صادق. ونقل السفير الإيراني دعوة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سيادته لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما شهد اللقاء التباحث في مجمل العلاقات الثنائية بين البلدين.

وتناول اللقاء مناقشة عدد من الملفات المشتركة، في الجانب الاقتصادي والاستثمار، كما جرى التأكيد على مواصلة الاجتماعات بين العراق وإيران في الملف الأمني، بالشكل الذي يحفظ سيادة البلدين ويحقق مصالح الشعبين الصديقين، ويرسخ أمن المنطقة واستقرارها.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



البنك الدولي: أمام الحكومة فرصة جديدة لإصلاحات اقتصادية ضرورية

فان هذا يتركه عرضة لتبعات تقلب أسعار الخام في السوق العالمية.

وجاء في التقرير انه بعد ان توسع معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال العام ٢٠٢١ بنسبة ٢/٨ ٪ فان نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلاد تصاعد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ الى ١٠/٥ ٪، عوائد النفط

افاد تقرير جديد لمركز العراق الاقتصادي التابع للبنك الدولي بان اقتصاد العراق يشهد حاليا تعافيا بسبب ارتفاع الإنتاج مصحوبا بارتفاع أسعار النفط مشيرا في الوقت نفسه الى انه بينما يعتبر العراق من بين اكثر بلدان العالم اعتمادا على النفط في اقتصاده فانه بدون اجراء إصلاحات هيكلية جذرية وتنويع مصادر الاقتصاد

إدارة وفساد وعدم توفر بنى تحتية ملائمة فان جميع هذه العوامل تشكل عوائق رئيسة امام جذب الاستثمار الأجنبي رغم بعض التقدم الحاصل في السنوات الأخيرة. وكانت ورقة الإصلاح البيضاء التي أعدتها الحكومة السابقة قد تضمنت إجراءات لتحسين شبكة الاستثمار العام وإعادة تعريف نظام إدارة الاستثمار العام اعتمادا على افضل التجارب العالمية في هذا المجال، ولكن لحد الان لم يتم تطبيق هذه الخطط على نحو كامل.

وفيما يتعلق بتبعات التغير المناخي أشار التقرير الى ان العراق يتعرض لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة لهذا الموضوع، حيث ان زيادة شحة المياه وتناقص المحاصيل الزراعية تعد مشاكل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي وتزيد من مخاطر الامن

الغذائي وما لذلك من تأثير إضافي على التحديات الاجتماعية الاقتصادية لابتداء البلد.

ويدعو التقرير الى تبني إجراءات فعالة لمواكبة حالة التغير المناخي تركز على طرق

افضل في استخدام المياه المخصصة للزراعة لغرض ديمومتها والتي تساهم في استمرارية الدخل الاقتصادي للمزارعين وتوفير فرص عمل مع الحفاظ على الامن الغذائي في نفس الوقت. ولتحقيق ذلك هناك ثلاث نقاط رئيسة؛ وهي تحسين البنى التحتية وتعزيز جانب الابتكار وتطوير العمل الإداري.

هذه التحديات تزداد حدة مع بقاء البلد يعتمد اعتمادا كليا في اقتصاده على النفط فقط مما يترك ذلك البلد عرضة لمخاطر اقتصادية جديدة وسط توجه العالم نحو الطاقة البديلة غير الكربونية حيث يفقد عندها النفط دوره في هذه المرحلة كمصدر للواردات مع تراجع الطلب عليه.

• عن موقع ريليف ويب/ترجمة: المدى

الأعلى الناجمة عن زيادة كميات التصدير واسعارها قد عززت الموقف المالي للبلاد على نحو كبير.

ورغم عدة مبادرات للإصلاح شهدها البلد، فان العراق ما يزال احد اكثر البلدان اعتمادا على النفط في العالم. الاعتماد العالي على النفط مصحوبا بسوء إدارة يترك العراق عرضة لتقلب أسعار النفط، ورغم ان النفط هو مصدر معظم موارد الحكومة، فان قطاع النفط يشغل ١٪ فقط من القوة العاملة في العراق. والقطاع العام هو اكبر مكان رسمي لتشغيل الموظفين وتشكل نسبته ٣٧/٩٪ من القوة العاملة للبلاد. اما القطاع الخاص فانه ما يزال قطاعا فقيرا غير رسمي معطل عن النمو، ويؤكد التقرير بان ارث الصراعات وعدم الاستقرار السياسي وضعف الإدارة لمؤسسات الدولة قد

زادت من تراجع الاستثمار في هذا القطاع وتعرقل نموه.

ويشير التقرير الى ان تولي الحكومة الجديدة مهامها في تشرين الأول ٢٠٢٢ يمثل فرصة جديدة لتنفيذ إصلاحات من

اجل تنويع مصادر الاقتصاد مستغلة الوضع المالي الجيد الذي تتمتع به الان لتحقيق مسار نمو مستدام قادر على الصمود في وجه صدمات تقلب أسعار النفط والتحديات المتزايدة لازمات تغير المناخ في البلد. الحفاظ على جزء من العائدات النفطية لمواجهة أي تراجع في النشاط الاقتصادي يعتبر امرا بالغ الأهمية لتحقيق نمو مستدام، وان التراخي في عملية الإصلاح الاقتصادي في هذه الفترة من شأنه ان يعمق التحديات الاقتصادية الهيكلية. ويذكر التقرير ان غياب إقرار موازنة ٢٠٢٢ قد عرقل الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

فضلا عن ذلك فانه مع وجود بيئة ضعيفة للعمل التجاري وعدم كفاءة في استثمار القطاع العام وسوء



د. سعدي الابراهيم:

جدوى تشكيل مجلس الاتحاد العراقي

غالباً ما تتكون السلطة التشريعية في الدول الفيدرالية، من مجلسين، الاول هو مجلس النواب، والثاني هو مجلس الاتحاد، الذي يضم عددا من الاعضاء يمثلون الولايات او الاقاليم. وهذا المجلس له فوائد متعددة، بالأخص اذا تميز اعضاؤه بالكفاءة والخبرة. علما ان طريقة تشكيله تختلف من دولة الى اخرى، الا ان خطوته العريضة تكاد ان تكون واحدة.

هذا النص الدستوري لم يتم تطبيقه الى هذه اللحظة

العراق بما انه دولة فيدرالية فقد اشار الدستور الدائم في مادته الـ ٦٥ ما نصه (يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى بـ «مجلس الاتحاد» يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب).

إلا أن النص اعلاه لم يتم تطبيقه الى هذه اللحظة، وبقي العراق يعمل بمجلس النواب فقط. وبالرغم من ان البعض يرى بأن تشكيل مجلس الاتحاد لن يأتي بجديد، وستتكلف الدولة التبعات المالية دون ان تكون له فائدة حقيقية. على اعتبار ان المحاصمة سوف تصل اليه بطريقة او بأخرى، وسوف يصبح نسخة مشابهة لمجلس النواب.

الفوائد للدولة العراقية

الا ان البعض الاخر، على العكس من ذلك يرى بأن مجلس الاتحاد سوف يحقق جملة من الفوائد للدولة العراقية، ومن اهمها الآتي:

١- ضبط إيقاعات مجلس النواب:

عندما يكون هناك مجلس اخر، فلن يذهب مجلس النواب بعيدا في حريته، بل سيجد نفسه مراقبا واحيانا مجبرا على الاستماع الى المجلس الثاني الذي هو مجلس الاتحاد الذي سيحاول ان يمارس صلاحياته، ويعطي رأيه الذي قد يكون اقوى من مجلس النواب في حال نص القانون الذي سينظمه على ذلك.

٢- رفد الحكومة بمقترحات وطول للمشاكل العامة:

بالأخص اذا ما ضم مجلس الاتحاد بين طياته خبراء او اساتذة جامعات، فيستطيع ان يقدم خبرات اعضائه على شكل مقترحات او حلول عملية للمشاكل العامة في البلاد. ويزداد هذا الاحتمال عندما تكون اعمار اعضاء المجلس متقدمة.

٣- تمثيل المحافظات والاقاليم بشكل متساو:

عندما يكون لكل محافظة واقليم عدد متساو من الممثلين في مجلس الاتحاد، فأن هذه الميزة ستزرع الاطمئنان في نفوس سكان كل محافظة، كونها لن تسمح للمحافظات ذات الاغلبية السكانية من فرض نفسها على المحافظات الاقل سكانا، على اعتبار ان ممثلي كل محافظة في مجلس النواب يزداد كلما ازداد عدد سكانها.

٤- تشكيل مجلس الاتحاد يساعد في التخلص من المحاصمة:

فلن يكون عدد النواب كافيا، لإخضاعه لقاعدة المحاصمة، وبالتالي من الممكن ان يشكل المجلس الشراكة الاولى لإرساء قواعد الثقافة الديمقراطية الحقيقية. اذن، ان تشكيل مجلس الاتحاد العراقي من الممكن ان يمد النظام السياسي بمؤسسة جديدة قد تكون ذات اهمية كبيرة في المستقبل.

*صحيفة (المشرق) البغدادية



د. أسعد كاظم شبيب:

حيادية المؤسسات المستقلة.. هيئة النزاهة الاتحادية نموذجا

عمل هذه المؤسسات كالبנק المركزي على سبيل المثال عمله على النحو ان يكون البنك المركزي العراقي مسؤولاً امام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية، وهيئة الاعلام والاتصالات بمجلس النواب.

من جانب ثاني نظم عمل هيئة النزاهة الاتحادية بقانون تحت عنوان هيئة النزاهة رقم (٣٢) لسنة ٢٠١١ اذ نظم عملها على النحو الاتي:

اولاً: التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لإحكام هذا القانون، بواسطة محققين، تحت اشراف قاضي التحقيق المختص، ووفقاً لإحكام قانون اصول

فرض ونص الدستور العراقي النافذ عدد من المؤسسات التي تدار وتمول بصورة مستقلة، كما جاء في المادة (١٠٢): «تُعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون». كما صنفّت المادة (١٠٣) من الدستور البنك المركزي العراقي مؤسسة مستقلة الى جانب مؤسسات أخرى كديوان الرقابة المالية، وهيئة الاعلام والاتصالات، ودواوين الاوقاف، هيئات مستقلة مالياً وادارياً، وينظم القانون عمل كل هيئة منها وجعل الدستور تنظيم

ينص الدستور على عدد من المؤسسات التي تدار وتمول بصورة مستقلة

سابعاً: القيام بأي عمل يساهم في مكافحة الفساد او الوقاية منه بشرطين:
أ- ان يكون ذلك العمل ضرورياً ويصب في مكافحة الفساد او الوقاية منه.
ب- ان يكون فاعلاً ومناسباً لتحقيق اهداف الهيئة.

ومن ذلك تعد هيئة النزاهة من حيث المهام والخصائص والوظائف مؤسسة رقابية واجرائية وقضائية حيادية مهمة في مراقبة ومتابعة كل الخروقات والمخالفات والسرقات وجرائم الاضرار بالمال العام، ومع هذه الأهمية هناك من أراد لهذه المؤسسة ان تفتقد سمة الحياد والمسؤولية والمحاسبة الذي فرضه نص عليه الدستور العراقي النافذ اما من خلال ابعادها عن المهام المناطة بها او من خلال تحزيبها او ادخالها في خانة المحاصصة السياسية والحزبية، وهذا ما يجعلها لا تؤدي وظائفها بصورة صحيحة ومهنية، في وقت اخذ الفساد المالي والإداري يستفحل يوم بعد اخر ووصل الى مراحل خطيرة جداً.

فكل الحكومات العراقية التي تسنمت دفعة السلطة في العراق حاولت ان تسييس عمل الهيئة او التدخل بصورة مباشرة في تنصيب رؤسائها والهيكل الإدارية فيها وهذا ما تكرر أيضاً في حكومة السيد

المحاكمات الجزائية.

ثانياً: متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها، عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.

ثالثاً: تنمية ثقافة في القطاعين العام والخاص تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام اخلاقيات الخدمة العامة، واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب، عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف.
رابعاً: اعداد مشروعات قوانين فيما يساهم في منع الفساد او مكافحته ورفعها الى السلطة التشريعية المختصة عن طريق رئيس الجمهورية او مجلس الوزراء او عن طريق اللجنة البرلمانية المختصة بموضوع التشريع المقترح.

خامساً: تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر الزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية، وما لهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات او منافع كبيرة قد تؤدي الى تضارب المصالح، بإصدار تعليمات تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه، وغير ذلك من البرامج.

سادساً: اصدار تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الاخلاقي لضمان الاداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة.

الحكومات العراقية حاولت ان تسبب عمل الهيئة

ولكون الامر المذكور يعد بمثابة تعديل لقانون هيئة النزاهة كونها هيئة دستورية تختص في التحقيق في قضايا الفساد المالي والاداري.

ومما تقدم فإن المؤسسات الدستورية اليات مهمة لترصين وتشذيب ومراقبة عمل مؤسسات الدولة بصورة محايدة ومستقلة لاسيما المؤسسات ذات الابعاد الرقابية والمحاسبية والاجرائية مثل هيئة النزاهة والمفوضية العليا للانتخابات والمؤسسات الأخرى شريطة ان تكون كما اقر لها الدستور العراقي النافذ ان تكون مستقلة في اليات عملها وادارتها وقراراتها والملاحظ ان التدخلات السياسية والحزبية في عمل هذه المؤسسات اضعف من عملها وادخلها في ارباك وحسابات سياسية في وقت البلد بأمس الحاجة بأن تدار هذه المؤسسات بصورة محايدة بعيدة عن التأسيس حتى تنجز اعمالها بما ينسجم والتعليمات والقوانين التي رسمت وأقرت عملها، لكن مما يؤسف له ان التغول الحزبي أصاب عمل حتى هذه المؤسسات مما جعلها مؤسسات بيروقراطية ومشلولة.

السوداني من خلال تنصيب رئيس للهيئة محسوب على جهات سياسية، وإيجاد لجنة أو خلية سائدة برئاسة شخص أيضا مصنف على جهات سياسية قريبة من رئيس الوزراء في حين لم يذهب رئيس الوزراء إلى تشكيل لجنة من قضاة أو أدوات تنفيذية، وإنما فضل استخدم هيئة النزاهة وأعطاه جرة إضافية سائدة في مواجهة الفساد حسب الظاهر.

وهذا ما سيتكرر في خطوات أخرى مقبلة وقد تستخدم في ضرب الخصوم السياسيين، وقد يستخدم ذات الاليات التي اعتمده سلفه في التعامل مع ملفات الفساد بتشكيل لجنة يرأسها لواء من الشرطة الاتحادية، الامر الذي دفع بالمحكمة الاتحادية بعد اللجنة غير دستورية بعد ان قدمت جهات سياسية طعنا في اليات عمل هذه اللجنة. بموجب قرارها المرقم ١٦٩/اتحادية/٢٠٢١ في ٢٠٢٢/٣/٢ بعدم صحة الامر الديواني رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢٠ المتضمن تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم المهمة والغاء اعتباراً من تاريخ صدور الحكم لمخالفته لأحكام المادة (٣٧) / أولاً) من الدستور التي تضمن حماية حرية الانسان وكرامته ولمبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من الدستور ولمبدأ استقلال القضاء واختصاصه بتولي التحقيق والمحاكمة المنصوص عليها في المادتين ٨٧ و٨٨ من الدستور

*مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية / ٢٠٠١ -

٢٠٢٢ <http://mcsr.net>



عباس عبود سالم:

متلازمة الاحتجاج المسلح في العراق: من صراع الأفكار إلى العنف

إلى احتمال بروز حركة جديدة. خلال مئة عام من عمر الدولة العراقية شكل الاحتجاج المسلح من خلال الثورات والانقلابات والانتفاضات المسلحة العلامة المميزة للمشهد السياسي والاجتماعي العراقي. ومنذ ٢٠٠٣ لغاية اليوم شهد العراق ثلاث مراحل من الاحتجاجات التي بدأت سلمية وانتهت بكوارث عنيفة، وتشمل مرحلة المقاومة، والربيع العراقي، واحتجاجات تشرين ٢٠١٩.

فمنذ بداية سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ لغاية منتصف ٢٠٠٨، أصبحت الاحتجاجات المسلحة جانباً مهماً من جوانب المقاومة العراقية. وللأسف، أتت تلك الظاهرة بنتائج مدمرة ذهبت بالعراق إلى النزاع

تصاعدت شعبية الاحتجاجات العنيفة بين صفوف المجتمع العراقي بشكل كبير، وتكررت مشاهد العنف ونزيف الدماء بحيث صارت تمثل أحد أهم مظاهر الاحتجاجات الشعبية في العراق، التي غالباً لا تمر دون سقوط ضحايا بين طرفي النزاع. فمن اوجد متلازمة الاحتجاج المسلح، وما الذي جرد الاحتجاجات السياسية في العراق من سلمتها؟ وما هي تداعيات ثقافة الاحتجاجات المسلحة في العراق على مستقبل النظام السياسي؟ ومن ثم، يعد فهم الإجابة على هذه الأسئلة أمراً أساسياً خاصة بعد تولى الحكومة الجديدة في العراق ولايتها، وفي ظل الظروف المعيشية المتدهورة التي يمر بها المواطن العراقي والتي تشير

على الحكومة فك الارتباط القائم بين الاحتجاجات والعنف المتبادل

الشعبي كرد فعل طبيعي نتيجة ظهور تنظيم «داعش» وتمدد الإرهاب. وفي المقابل، انتشر الصراع المسلح في كل مكان حيث أنتج كل جانب من جوانب الصراع مجموعات منشقة عنيفة بشكل متزايد.

ومن الجدير بالذكر أن الدورة الثالثة من الاحتجاجات العنيفة في العراق جاءت في الأساس نتيجة الشعور المعادي لإيران. وعلى الرغم من أن المرحلتين الأوليين من العنف قد ركزتا على مقاومة الوجود الأمريكي في العراق، ثم النظام العراقي نفسه، إلا أنهما أفسحا المجال لبروز الدورة الثالثة للمقاومة المسلحة في العراق التي انطلقت في ١ تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٩.

في تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٩ كان الامر مختلف بشكل جذري عن دورات الاحتجاج السابقة، فجغرافية الاحتجاجات صار مركزها بغداد وعمقها محافظات الوسط والجنوب، ومطالبها وطنية غير مختصة بطائفة أو فئة، وخطابها جذاب عبر عن مطالب شعبية يرددها أغلب العراقيين.

ومع ذلك، رافق هذه الاحتجاجات المزيد من العنف سواء بتعرض المتظاهرين إلى إطلاق نار أو اغتيلات وتصفيات أو تعرض القوات الأمنية إلى قنابل المولوتوف والحجارة والعيارات النارية أحيانا، إضافة إلى تعرض المرافق العامة والخاصة إلى الحرق والاختراق من قبل

الطائفي وفسحت المجال امام الجماعات المسلحة التي استفادت من التنظيم القوي والعنف المطلق. انتهت هذه الدوامة بمخرجات سياسية ثقيلة أبرزها تراجع قوة الدولة وانقسام المجتمع طائفيا وفكريا واندلاع النزاع الأهلي بين السنة والشيعة وانتشار العمليات الإرهابية، وتبرير وجود الميليشيات المسلحة كأمر واقع، لغاية تمكن الدولة من القضاء على تنظيم القاعدة وعلى الجماعات المسلحة الأخرى وتحجيم الميليشيات عام ٢٠٠٨.

مع صعود موجات الربيع العربي التي انطلقت من تونس ومصر نهاية ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ بدأت دورة ثانية من الاحتجاجات الشعبية العراقية في شباط فبراير ٢٠١١ وهذه الاحتجاجات بدأت سلمية تحمل شعارات مدنية. شهدت تلك الاحتجاجات أعمال عنف متبادل بين المحتجين والقوات الأمنية، ثم تحولت إلى ما سمي بـ «ثورة العشائر» التي تحولت إلى لاحقا إلى حواضن لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» الذي قدم عناصره أنفسهم في البداية بشكل يتوافق مع المزاج الشعبي في مناطق الاحتجاج

وكانت المخرجات السياسية والأمنية مختلفة تماما عن مقدماتها، فقد انتهت دورة الاحتجاج المسلح بتصدر الفصائل المسلحة الشيعية للمشهد، وتأسيس الحشد

مشاهد العنف صارت تمثل أحد أهم مظاهر الاحتجاجات الشعبية

وما رافقها من قمع وتخط من قبل القوات الأمنية عام ٢٠١٩ كمبرر لتشكيل بؤرة احتجاج مسلح جديدة. هذا الاحتجاج المسلح تجسد في أكثر من صورة أبرزها ما شهدته المنطقة الدولية الخضراء من اقتحام مبنى البرلمان وتعطيل أعماله في يوليو /تموز ٢٠٢٢ ثم محاولة دامية لاقتحام المنطقة الخضراء بقوة السلاح والاشتباك باستخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة في ليلة أرعبت سكان بغداد وخلفت أكثر من ٣٤ قتيل وعشرات الجرحى من بين المهاجمين على الخضراء والمدافعين عنها.

وفي واقع الامر، رسخت الدورة الثالثة من الاحتجاج المسلح ضعف الدولة وعجزها بشكل كبير، ولوحت بتغيير جغرافية الحرب الاهلية من طائفية كما في دورة الاحتجاج المسلح الأولى قبل ٢٠٠٨ والثانية قبل ٢٠١٧ إلى قتال أبناء الطائفة الشيعية الواحدة.

كما افرز الاحتجاج المسلح في عام ٢٠٢٢ تقليد سياسي جديد وخطر للغاية يقضى بضرورة امتلاك الأحزاب السياسية لأذرع مسلحة يمكن استخدامها كعامل قوة في كسب أصوات الناخبين وفي التفاوض السياسي، وفرض الارادات وانتزاع التأييد وتعطيل او حرف مسار المؤسسات السياسية. أغلب القوى السياسية العراقية الفاعلة اليوم تمتلك أذرع مسلحة، بعضها قائم

المتظاهرين او من قبل ما يسمونهم بالمندسين، فقد بلغت حفلات العنف ذروتها عندما تم صلب صبي في ساحة الوثبة امام آلاف المتظاهرين الامر الذي لوح بانحراف الاحتجاج نحو أبشع صور العنف. مرة أخرى، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات بدأت كمقاومة سلمية، وتحديداً ضد الوجود الإيراني في العراق، إلا أن هذا الوثام المؤقت سرعان ما انهار في مواجهة القمع الوحشي.

تميزت الدورة الثالثة من الاحتجاجات العنيفة بأنها اضفت الطابع المؤسسي على تلك الاحتجاجات، وبشكل أكثر تحديداً، تمكنت بعض القوى السياسية من الدخول كشريك في الحراك التشريني وهي شراكة اعتبرها البعض ضرورية للحفاظ على زخم الحراك. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نزول جماهير التيار الصدري إلى ساحات التظاهر، وكذلك ظهرت مجموعات صدرية منظمة أطلق عليها «أصحاب القبعات الزرقاء»، مبررين وجودهم لأجل تأمين سلامة المعتصمين في ساحات الاحتجاج، لكن رغم ذلك لم يتمكنوا من كسب ثقة وانسجام المحتجين الآخرين، فحصلت حالات تصادم دموية بينهم. ومع ذلك، اعتمد التيار الصدري على حراك تشرين كوسيلة لكسب الدعم الشعبي خارج قاعدته الحالية.

في واقع الامر، استغل التيار الصدري «ثورة تشرين»

مشاهد العنف غالباً لا تمر دون سقوط ضحايا بين طرفي النزاع

سلاحها دون ضمانات ملموسة. ومع ذلك، تُؤكد هذه المراحل الثلاثة من الاحتجاجات العنيفة في تاريخ العراق الحديث - خاصة احتجاجات تشرين ٢٠١٩ التي كانت مؤثرة بشكل خاص - أن الاحتجاجات المشروعة يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة بسرعة فائقة عندما تشارك الجماعات المسلحة فيها. ومن المتوقع أن يستغرق السوداني والحكومة العراقية وقتاً طويلاً لتصحيح الأمور. ومع استمرار الدورة الثالثة من تلك الاحتجاجات العنيفة التي مازالت نشطه، صار انتشار السلاح المنفلت والفصائل المسلحة يمثلان خطراً على العملية الديمقراطية بشكل متزايد. وفي مواجهة هذا الواقع، ينبغي على القوى السياسية المؤمنة بنظام ديمقراطي عراقي إيجاد سبل عملية لإخراج السلاح من المعادلة السياسية والتوقف عن ربط العنف بالاحتجاج والا فالكارثة بانتظارنا مادام حوارنا ينساق إلى ثلاثية الدخان والنار والدماء.

*عباس سالم هو كاتب وإعلامي عراقي يحمل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تولّى عدة مواقع في مجال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء. مقالاته قد نُشرت في صحف عربية متنوعة. له أربع كتب مطبوعة. *معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

منذ فترة طويلة مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اللذان يمتلكان قوات البيشمركة، والتيار الصدري الذي يمتلك عدة أجنحة مسلحة، والإطار التنسيقي الذي يضم كتائب "حزب الله" العراقية، وهي أقوى ميليشيا مسلحة تدعمها إيران. كما أن هناك "ميليشيات عسكرية لا تملك أجنحة سياسية مثل كتائب "سيد الشهداء" وكتائب "الإمام علي" وكتائب النجباء.

وفي الختام، ينبغي أن تكون ظاهرة الاحتجاج العنيف أحد الأولويات المهمة على أجندة رئيس الوزراء الجديد محمد شياع السوداني الذي من المتوقع أن لا يدخل في أي مواجهة مباشرة مع أي فصيل مسلح، لكنه سيسعى إلى استعادة مكانة الدولة وهيبته. وفي هذا السياق أعلن السوداني في وقت سابق خلال فترة ترشحه أن الحكومة ستعمل على ضبط السلاح المنتشر، وفرض سيادة الدولة، وتقبيد أعداد الميليشيات والمجاميع المسلحة، وفرض قوة القانون على أي فصيل مسلح أو جهة تحمل السلاح وتمارس أدوارها بعيداً عن الدولة وسياق المؤسسات الأمنية. ومن ثم، فمن المتوقع أن يعمل السوداني على التوصل لحلول مع الأحزاب والقوى التي تمتلك أجنحة مسلحة حتى يعيد للدولة اعتبارها، وذلك رغم إدراكه صعوبة أن تتنازل هذه الأحزاب عن

المرصد السوري والتهديدات التركية



*تقرير فريق الرصد والمتابعة

مظلوم عبيدي: نحن اليوم أقوى من أي وقت مضى

أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبيدي أنهم من الأطراف التي تدعو لخفض التصعيد، مضيفاً بأن موقف شعبنا هو موقف مشرف، موضحاً أيضاً: "نحن اليوم أقوى من أي وقت مضى على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، وتركيا اليوم هي الأضعف من ذي قبل ولن تنتصر، وقبل كل شيء نحن نؤمن بقدراتنا الذاتية وبقدرة شعبنا".

تصريح القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبيدي جاء خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة الحسكة.

وأبدى مظلوم عبيدي استعدادهم لمواجهة هجمات الجيش التركي وقال: "نحن كقوات عسكرية نحن مستعدون لهذه الهجمات وأثبتت قواتنا خلال الأيام الماضية ذلك".

“هذه مرحلة جديدة بدأتها الدولة التركية”

تحدث مظلوم عبيدي في بداية المؤتمر حول ما تشهده مناطق شمال شرق سوريا من هجمات "دخلنا اليوم الرابع من هجمات الدولة التركية، بدون توقف، فمنذ الـ ١٩ من تشرين الثاني، تشهد مناطق الشهباء مروراً بمنبج وصولاً لدير، هجمات عنيفة، وتطورت هذه الهجمات اليوم، ووصلت لمراحل متطورة وارتفعت وتيرتها، الدولة التركية استهدفت البنى التحتية للمنطقة، واستهدفت مواقع النفط، المشافي، والمدارس والأماكن الاقتصادية، ونعتبرها مرحلة جديدة بدأتها الدولة التركية في هجماتها، منذ زمن طويل تتعرض المنطقة لهجمات جوية وبرية، لكن في الأيام الأربعة الأخيرة نعتبرها مرحلة جديدة ووصلت لمرحلة خطيرة ولا تزال مستمرة".

حصيلة الهجمات

وعن حصيلة الهجمات التي تشهدها مناطق شمال وشرق سوريا أشار مظلوم عبيدي: "لأن قواتنا كانت مستعدة لهذا النوع من الهجمات، استشهد فقط ٤ من مقاتلينا في قوات سوريا الديمقراطية، وكان هناك عدد كبير من الشهداء المدنيين وذلك وفق المعلومات الموثوقة حيث وصل العدد لـ ١٥ شهيداً لأنه يتم استهدافهم بشكل مباشر، وتم استهداف الكثير من المؤسسات وهذه الهجمات لا تزال مستمرة إلى الآن بشكل عام هناك هجمات موسعة وعامة إلى شن أكثر من ٤٠٠٠ هجوم، منها ٦٧ ضربة عبر الطائرات، وما تبقى كان عبر المدفعية والقصف البري، هذا ومن الواضح أنها ستستمر".

"قصد مستعدة لصد هذه الهجمات، موقف شعبنا مشرف"

وقال عبيدي: "نحن كقوات عسكرية مستعدون لصد هذه الهجمات وأثبتت قواتنا خلال الأيام القليلة الماضية ذلك، وأنها قادرة على حماية نفسها بطرق مختلفة".

وتطرق عبيدي إلى مقاومة شعوب شمال وشرق سوريا وموقفهم من الهجمات قائلاً: "وفي هذا الإطار أريد أيضاً التحدث عن موقف شعبنا، نعم استشهد عدد من شعبنا لكن موقف شعبنا كان مشرفاً، ويمكننا مباركته، منذ اليوم الأول شعبنا حدد موقفه، ولم يتراجع، فهدف هذه الهجمات كانت الغاية منها إخافة الشعب ودفع الشعب للتهجير والنزوح، وإفراغ المنطقة من سكانها، لكن موقف شعبنا كان معاكساً وأفرغ الهجمات من مضمونها، فبقى شعبنا متعلقاً بأرضه، ولم يتزحزح عنها، والتف شعبنا بشكل خاص حول أبنائهم الشهداء، كما شهدناه في دير، وفي هذه المناسبة في شخص الشهيدة أم هوكر والرفيق حسين والصحفي عصام، نستذكر عموم شهدائنا المدنيين، ونتعهد لهم بمواصلة دربهم، ونحن متأكدون أن شعبنا سيستمر بتلك الروح في المقاومة".

“تفجير إسطنبول مجرد ذريعة وحجة لشن هجوم على المنطقة”

وتابع قائلاً: "في الحقيقة الدولة التركية منذ أن بدأت الهجوم لجأت إلى الذرائع، وفي مقدمتها التفجير الذي وقع في إسطنبول، نود أن نؤكد للرأي العام العالمي، مجدداً أنها مجرد ذريعة وحجة لشن هجوم على المنطقة، ليس لنا علاقة بأي شكل من الأشكال مع هذا الهجوم الذي وقع في إسطنبول، ونجدد القول إنه هجوم إرهابي، وأدناؤه سابقاً، ونؤكد أن قواتنا أبداً لا تقوم باستهداف المدنيين، وأن من قام بالعمل على هذا التفجير لهم مصلحة

في الهجوم على مناطقنا، بحسب رصدنا، يتضح أن كل من يقف خلف هذا الهجوم هم لفافة داعش، ومن ليف ما يسمون الجيش الحر والجيش الوطني وغيرهم ممن يحتلون عفرين، هؤلاء لهم يد في ذلك، وهم يقفون خلف محاولة الدفع للهجوم على المنطقة“.

“ليس لنا علاقة بالهجمات على قرقاميش”

وأضاف قائلاً: “في الهجوم الأخير على قرقاميش، وحول تصريحات الرئيس التركي أردوغان وتذرعه به للهجوم على المنطقة، ليس لقواتنا أية صلة مع تلك الاستهدافات، ولا بأي نوع من الهجمات، ليس لدينا سياسة لاستهداف الأراضي التركية، ولو لنا نية سيتم الإعلان عنها، عندما نقدم على هكذا شيء سنصرح بذلك، لكن ليست لدينا أي نية في ذلك، وليس لدينا أية سياسة هكذا، وهذا الهجوم ليس لدينا أي صلة لا من قريب أو من بعيد معه، هذه حجة أخرى ليستمر الهجوم ولترتفع وتيرته“.

“نحن من الأطراف التي تسعى إلى خفض التصعيد”

وأشار عبيدي: “نحن من الأطراف التي تسعى إلى خفض التصعيد، وليس من أطراف التصعيد، ونحن من الأطراف التي تسعى للوصول إلى حلول عبر الحوار، وإن كان هناك أي طرف يرفض التصعيد فهو نحن، فالهجمات التي تشن الآن على مناطقنا يجب أن تتوقف، وعلى جميع الأطراف المعنية أن تتحمل مسؤولياتها للوقوف في وجه هجمات الدولة التركية الهمجية، هذا مطلب جميع شعبنا، وليس لشعبنا وقواتنا أي مصلحة في هذه الحرب“.

ورداً على تصريحات الدولة التركية أشار عبيدي قائلاً: “أود التطرق إلى تصريحات الدولة التركية التي تتحدث عن تحول هذه الهجمات إلى هجمات برية، هذه التهديدات ليست بالجديدة فمنذ زمن وأردوغان يتوعد، وإن سنحت له الفرصة نعلم أنه سيقدم على هذا الهجوم، لكن يمكننا القول بأن هكذا هجوم لن يكون بتلك السهولة، لدينا قواتنا للرد وشعبنا مستعد للرد، وكذلك من جهة أخرى أساسية فوضع المنطقة ليس كما السابق، نعم تركيا مصممة على مهاجمة المنطقة، فمنذ شهور تتوعد ولا تزال تستمر في محاولاتها لمهاجمة المنطقة، ونحن نحمل تلك التهديدات على محمل الجد، لكن هذا لا يعني بأنها قادرة على الهجوم بتلك السهولة كما أقدمت عليه سابقاً، وكما استطاعت إقناع العالم سابقاً“.

“كقوات عسكرية سنتحمل مسؤولياتنا لحماية شعبنا”

ونوه عبيدي: “في هذا الصدد نحن كقوات عسكرية سنتحمل مسؤولياتنا لحماية شعبنا، وإن بدأت الحرب فهذه الحرب لن تتوقف عند أي حد معين، وستنتشر في جميع الأماكن وستكون هناك مقاومة كبيرة وتاريخية، ولن تتمكن من احتلال أراضينا حسب ما تخطط له تركيا“.

وأضاف أيضاً: “الجهات المعنية كذلك يقع على عاتقهم مسؤوليات لتأديتها، قبل الآن كان لهم دور ولا يزال لهم دور وسيكون لهم دور الآن مع أصدقائنا الذين حاربنا سوياً داعش، ومستمررون في العمل سوياً لمحاربة داعش، لدينا تحركات وعمل للحد من هذا الهجوم، ويتوجب عليهم الوقوف في وجه أي محاولة احتلال لتركيا، نحن من جهتنا سنستمر حتى الأخير في محاولتنا مع أصدقائنا، ومع قوات أصدقاء سوريا للحد من محاولات دولة الاحتلال التركي الاحتلالية، وسنكون صريحين مع شعبنا مع كل جديد وتطور، لأن المرحلة سنقودها وسنخوضها سوياً، وسنقودها سوياً إلى النصر، وما نطلبه من شعبنا، هو الاستمرار في المقاومة التي يبذلونها، والوقوف إلى

جانب قواتهم، والتشبث بالأرض، نعلم أنها مرحلة صعبة، فالصمود تحت الطيران ليس بالأمر السهل، لكن ما أبداه شعبنا خلال الأيام الماضية من مقاومة كانت مشرفة، ونؤمن بأن شعبنا بهذه الروح سيتسمرون في المقاومة وسيصعدون من نضالهم، حتى إنهاء المرحلة بالنصر.

“نحن أقوى من أي وقت مضى”

واختتم قائلاً: “من جهتنا سنستمر في المقاومة العسكرية، وسنصعد من نضالنا، ومستعدون لأي هجوم محتمل، ونحن مستمرون في الاستعداد، ومن جهة أخرى مع أصدقائنا على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والعسكري سنستمر للحد من هذا الهجوم، لكن نحن مؤمنون أن الدولة التركية هذه المرة لن تصل إلى هدفها ولن تنتصر، سواء كان عبر مقاومة قواتنا العسكرية، أو عبر محاولاتنا الدبلوماسية والسياسية، نحن اليوم أقوى من أي وقت مضى على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، وفي الجهة الأخرى تركيا اليوم هي الأضعف من ذي قبل ولن تنتصر، وقبل كل شيء نحن نؤمن بقدراتنا الذاتية وبقدرتنا شعبنا، ومؤمنون أنه بالتحام قوة شعبنا وقواتنا سنتمكن من الخروج من هذه المرحلة منتصرين”

على أمريكا اتخاذ موقف أكثر حزمًا إزاء الهجمات التركية

وأكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية رداً على سؤال لشبكة رووداو الإعلامية، أنه يتوجب على الولايات المتحدة اتخاذ موقف «أكثر حزمًا» إزاء الهجمات التركية، مشيراً إلى أنه «في حال عدم التزام تركيا باتفاق عام ٢٠١٩، يتوجب فرض عقوبات عليها». وقال «يتوجب عليها أن يكون لديها موقف، نحن أيضاً سألناهم ما الذي سيحدث في حال تجاهلت تركيا موقفكم.. لقد طالبناهم بموقف أكثر حزمًا، ونعتقد بأنه موقفهم سيكون أكثر حزمًا». وأضاف: «مطلبنا يتمثل في أن يتخذوا قرارهم بناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام ٢٠١٩، وبموجبه يتوجب فرض عقوبات على تركيا في حال لم تلتزم به».

الاستهداف لا يقتصر على المواقع العسكرية

القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، أوضح أن «الاختلاف بين هذا الهجوم والهجمات السابقة، هو أن الاستهداف لا يقتصر على المواقع العسكرية، إنما البنية المدنية أيضاً، وقد استشهد ١٤ من موظفي النقل المدني حتى الآن، بالإضافة إلى ١٦ من جنودنا. كما أن الهجمات هذه المرة تختلف عن سابقتها من خلال استهداف عدد من الأماكن، حيث تعرضت المؤسسات الرئيسية لهذا الأقليم إلى الهجوم، مثل الكهرباء، الغاز، وتم استهداف ٤٥ مؤسسة حتى الآن، ويهدفون للقضاء على الحياة الاجتماعية الإدارية لهذا الإقليم. باختصار فإن هدف تركيا يتمثل في القضاء على البنية التحتية لهذا الإقليم، وتمهيد الأرضية لتنفيذ عملية برية». مظلوم عبيد نوه إلى أنهم متأكدون من أن تركيا استعدت لتنفيذ هجوم بري، مشيراً إلى تصريحات للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان قائلاً «أردوغان يقول في تصريحه أنهم يعتزمون شن هجوم على كوباني، منبج والشهباء، من خلال المسلحين التابعين لتركيا».

قائد قسد لفت إلى أنهم مستعدون للتصدي للهجوم التركي، في حال أصرت تركيا على تنفيذه، رغم أنهم لا يرغبون في الحرب، منوهاً إلى أن «تركيا تستعد في الحقيقة لتنفيذ هجوم بري، ونحن بدورنا مستعدون كقوة

عسكرية لخوض معركة واسعة، مثل تلك التي خضناها في السابق، ومن حقنا الدفاع عن أنفسنا في حال اندلع القتال، ومستعدون كقوة عسكرية وشعب للتصدي للهجوم، لكننا في نفس الوقت لا نريد للحرب أن تندلع».

وحدات حماية الشعب: مستعدون لمواجهة أي هجوم بري تركي

وأعلنت وحدات حماية الشعب بأن تركيا لم تتركز قوات كبيرة على الحدود، لكنهم مستعدون لمواجهة أي هجوم بري في حال شنها. وقال مدير المركز الإعلامي لوحدة حماية الشعب، سيامند علي، في مقابلة صحفية: «لم يلاحظوا حتى الآن أي تجمع كبير (للقوات التركية) لتنفيذ هجوم بري»، مضيفاً: «نأخذ تلك التهديدات على محمل الجد، ومستعدون لمواجهة أي هجوم بري». ورأى أن أي هجوم تركي من هذا النوع، بحاجة إلى «ضوء أخضر» من قوات التحالف الدولي ضد داعش، أمريكا أو روسيا، وإلا «فلن تتمكن من تنفيذ هجوم بري». سيامند علي، أشار إلى أن الهجمات التركية خلال الأيام السبعة الماضية، أدت إلى مقتل ٧ من عناصرهم وعدد من المدنيين، منهم ١١ مدنياً قتلوا قتلوا في قصف محطة كهرباء بلدة ديرك (المالكية).

المجلس الوطني الكوردي يدعو أمريكا وروسيا للتدخل

دعا المجلس الوطني الكوردي - سوريا، المجتمع الدولي والحكومة العراقية لتحمل مسؤولياتها في ردع «النظام الإيراني واعتداءات حرسه الثوري على إقليم كردستان»، في الوقت نفسه دعا أمريكا وروسيا وقوات التحالف إلى التدخل «لإيقاف العمليات والهجمات الجوية التركية داخل الأراضي السورية». وفي بيان صادر عن الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي، الخميس (٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢)، أكد فيه أن أن مثل هذه العمليات «تعقد الأوضاع أكثر وتزيدها سوءاً، وأن السبيل الوحيد هو لغة الحوار والدبلوماسية في حل المشاكل».

وقال البيان: إن المجلس الوطني الكوردي في الوقت الذي يفرض جعل إقليم كردستان وكوردستان سوريا كساحة عمليات وتصفية للحسابات بين PKK وتركيا، فإنه يدعو المجتمع الدولي والحكومة العراقية لتحمل مسؤولياتها في ردع النظام الإيراني واعتداءات حرسه الثوري على إقليم كردستان، كما يدعو أمريكا وروسيا وقوات التحالف إلى التدخل لإيقاف العمليات والهجمات الجوية التركية داخل الأراضي السورية، وإيقاف التصعيد على طرفي الحدود، ويناشد أبناء الشعب الكوردي وجميع أبناء المنطقة إلى التشبث بديارهم وحماية السلم الأهلي وتعزيز التعاون وقيم العيش المشترك فيما بينهم.

المبعوث الأمريكي الأعلى: أمريكا تعارض العمل العسكري

وعبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن معارضتها الشديدة للهجوم التركي على شمال وشرق سوريا، واعتبرته تهديداً لحياة المدنيين وهدف القضاء على داعش.

وقال المبعوث الأمريكي الأعلى في شمال وشرق سوريا نيكولاس جرينجر، في بيان بخصوص الهجمات الأخيرة لتركيا على شمال وشرق سوريا: «تعارض الولايات المتحدة بشدة العمل العسكري الذي يزيد من زعزعة استقرار حياة المجتمعات والأسر في سوريا»، ودعا «إلى وقف التصعيد فوراً».

واعتبر المبعوث الأمريكي: «التصعيد في سوريا في الأيام الأخيرة خطير بشكل غير مقبول ويهدد سلامة

المدنيين والمسؤولين الأمريكيين والقوات العسكرية الأمريكية. هذه الأعمال تخاطر بالتقدم الذي أحرزه التحالف بشق الأنفس ضد داعش وتهدد معركتنا المستمرة ضد داعش للتأكد من أن المجموعة لا يمكن أن تعاود الظهور أبداً.

وأضاف: "عن بالغ قلقنا وخالص تعازينا في الخسائر في أرواح المدنيين التي حدثت نتيجة التصعيد الأخير. لقد أبلغنا باستمرار مخاوفنا الجادة إلى تركيا حول تأثير التصعيد على المدنيين وهدف القضاء على داعش. لقد حثنا على عدم القيام بمثل هذه العمليات مثلما حثنا شريكنا السوري على عدم الاعتداء أو التصعيد".

بيان: تشجيع خفض التصعيد في سوريا وتركيا

تحت الولايات المتحدة على خفض التصعيد بشكل فوري في شمال سوريا، إذ نشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال العسكرية التي شهدتها المنطقة مؤخراً والتي تزعزع الاستقرار هناك وتهدد هدفنا المشترك المتمثل بالقضاء على تنظيم داعش وتشكل خطراً على المدنيين والأفراد الأمريكيين. نتفهم أن لتركيا مخاوف أمنية مشروعة ذات صلة بالإرهاب، ولكننا أعربنا بشكل متكرر عن مخاوفنا الجدية بشأن تأثير التصعيد في سوريا على أهدافنا المتمثلة بالقضاء على تنظيم داعش وكذلك تأثيره على المدنيين عند جانبي الحدود. ونعرب عن خالص التعازي لسقوط مدنيين في كل من سوريا وتركيا.

وزارة الخارجية الأمريكية

المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

بيان بشأن أعمال التصعيد في العراق وسوريا وتركيا

يعزى ما يلي إلى المتحدث باسم البنتاغون البريغادير الجنرال بات رايدر:

تشعر وزارة الدفاع بقلق بالغ إزاء أعمال التصعيد في شمال سوريا والعراق وتركيا، إذ يهدد هذا التصعيد التقدم الذي أحرزه التحالف الدولي لهزيمة داعش على مر سنوات لإضعاف التنظيم والتغلب عليه. لقد هدّدت الضربات الجوية على سوريا مؤخراً وبشكل مباشر سلامة الأفراد الأمريكيين الذين يعملون في سوريا مع الشركاء المحليين للتغلب على تنظيم داعش والاحتفاظ باحتجاز أكثر من عشرة آلاف معتقل من التنظيم. بالإضافة إلى ذلك، تهدد الأعمال العسكرية غير المنسقة سيادة العراق، وخفض التصعيد الفوري ضروري لمحافظة التركيز على مهمة التغلب على داعش وضمان سلامة وأمن الأفراد الميدانيين الملتزمين بهذه المهمة. وندين سقوط ضحايا في صفوف المدنيين في كل من تركيا وسوريا نتيجة لهذه الأعمال ونتقدم بأحر التعازي. ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء التقارير التي تشير إلى استهداف البنية التحتية المدنية عن قصد. ونقر فيما ندعو إلى خفض التصعيد، بمخاوف تركيا الأمنية المشروعة، وسنواصل مناقشة موضوع الحفاظ على تدابير وقف إطلاق النار مع تركيا وشركائنا المحليين.

وزارة الدفاع الأمريكية

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢



إردوغان يريد منطقة أمنيّة من الغرب إلى الشرق تشمل كوباني

السورية ويشكل انتزاعه نكسة كبيرة للمسلحين الكرد وأيضاً لعملية مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

وقالت أنقرة إن الهجوم الذي أسفر عن مقتل ستة أشخاص وجرح ٨١ آخرين في وسط اسطنبول في ١٣ نوفمبر الحالي، تم التخطيط له في كوباني وهو ما نفاه الكرد.

لكن خلال الأيام الستة الماضية، تركز القصف الجوي ونيران المدفعية على مناطق تقول السلطات التركية إنها تستهدف فيها مواقع لحزب العمال الكردستاني وحلفائه من وحدات حماية الشعب أكبر مكون في «قسد».

واعتبرت التنظيمات الكردية المسلحة في العراق وسوريا والتي نفت مسؤوليتها عن تفجير اسطنبول واعتبرته مسرحية سيئة الإخراج من النظام التركي، أن الهدف من الزج باسمها في الاعتداء محاولة تركية لاختلاق ذرائع ومسوغات لشن عدوان واسع على كوباني. وحدد الرئيس التركي الذي ينوي شن هجوم بري «عندما يحين الوقت»، البلدات السورية وهي تل رفعت ومنبج وكوباني لاستكمال منطقتها الأمنية التي يبلغ عرضها ٣٠ كيلومتراً على طول الحدود الجنوبية.

ويعتقد أن الملف الكردي يشكل أحد مفاتيح التقارب التركي السوري بعد سنوات من العداء وصل حدّ دفع أردوغان مالياً وعسكرياً للإطاحة بالأسد.

تخطط تركيا وفق مسار عملياتها العسكرية في شمال سوريا لتوسيع نطاق احتلالها بما يسمح لها بتشكيل حزام أمني يمتد جغرافياً من غرب الشمال السوري إلى جنوبه بما يشمل مدينة كوباني (عين العرب) وهو هدف معلن لم تعد تخفيه.

وقد جدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يشن منذ الأحد سلسلة من الغارات الجوية على شمال شرق سوريا ومواقع لمقاتلين كرد، الجمعة تأكيده على هذا الهدف متحدثاً عن إقامة «حزام أمني من الغرب إلى الشرق» على طول الحدود الجنوبية لتركيا.

وستشمل هذه المنطقة بحكم الأمر الواقع مدينة كوباني التي انتزعتها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في ٢٠١٥ من جهادي تنظيم الدولة الإسلامية بدعم من الولايات المتحدة.

وقال أردوغان في كلمة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة «مع الحزام الأمني الذي نشئناه خارج حدودنا، سندافع عن حقوق الملايين من النساء والأطفال الأبرياء»، مضيفاً «إن شاء الله سننجز هذه المنطقة على طول حدودنا بأكملها من الغرب إلى الشرق في أقرب وقت ممكن».

وكوباني هي آخر منطقة تفلت من سيطرة الجيش التركي المنتشر منذ ٢٠١٩ على طول الحدود في الأراضي



هل تنصب الولايات المتحدة فخاخاً لتركيا في سوريا والعراق

الدبلوماسي، لأنه من المستحيل الحصول على نتائج سياسية دائمة دون اتباع سياسة خارجية تتمحور حول المنطقة ورؤية أن الصراع الرئيسي هو ضد الولايات المتحدة.

أكد دوستر على أنه نظرًا لأن السياسة السائدة في تركيا تعلق أهمية كبيرة على جذب انتباه الولايات المتحدة، فلا يمكن لتركيا أن تجد اتجاهًا ثابتًا في السياسة الخارجية لأنها لا تستطيع تجاوز حفظ حلف الناتو.

وقال إنها عندما تواجه توترًا مع روسيا، تلجأ إلى الولايات المتحدة، وعندما تواجه مشاكل مع الولايات المتحدة، تتوجه إلى موسكو. في حين أن العلاقات مع أوروبا تقتصر فقط على التجارة واللاجئين السوريين. وأضاف إنه في تركيا، التي لا تشكك في الاتحاد الجمركي،

هل حقًا تنصب الولايات المتحدة الفخاخ لتركيا في كل من سوريا والعراق لتستدرجها في عملية برية ومن ثم تضيق عليها بعد توريطها؟ إلى أي حد يمكن لأنقرة الانسياق وراء مزاعم محاربة الإهاب والاختباء خلفها واتهام واشنطن التي تعتبر حليفها في الناتو بالتخطيط ضدها؟

نوه الكاتب والمحلل السياسي التركي باريش دوستر إلى أن تركيا تستعد بعد العمليات الجوية ضد العراق وسوريا للعملية البرية. وقال إنه بالإضافة إلى الاستعدادات العسكرية، من الضروري فهم الموضوع من منظور شمولي، لأنه من الضروري الحفاظ على وتيرة العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا وإيران وسوريا والعراق والتنبؤ بردود الفعل المحتملة على المستوى

دعا باريش دوستر إلى عدم نسيان أن المشروع الأمريكي لتقسيم العراق وسوريا لم يكن مصادفة، من حيث التوقيت، ذلك أن قوات مسعود بارزاني التي استغلت ذلك دخلت كركوك مباشرة بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل. وكان من الواضح منذ البداية أن الهدف الرئيسي هو إنشاء ممر كردي أولاً ثم دولة كردية على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وأضاف الكاتب أن مشروع التقسيم الذي سمي بـ «عملية الانفتاح» في تركيا كان ضرورة لذلك. وإلى جانب بارزاني، تم الترحيب بصالح مسلم، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي، باهتمام كبير، واستضافته أنقرة. وكان إقناع وفود الأمة التركية «الحكماء» مرة أخرى نتاج تلك الفترة. كل هذه الممارسات لم تكن مستقلة عن بعضها البعض. كانت أجزاء من الحزمة المبرمجة نفسها. قال الكاتب إننا رأينا

النتيجة معاً. منذ اليوم

الأول للعملية الافتتاحية، أعلن حزب العمال الكردستاني أنها لن يلقي أسلحته، وقال إنه تحت قيادة الإمبريالية الأمريكية ليس فقط في تركيا ولكن أيضاً في الشرق الأوسط بأكمله.

ولفت إلى أنه من ناحية أخرى، دعمت جبهة واسعة عملية الحل، من الليبراليين في تركيا إلى السياسيين الذين يقفون على اليسار، ومن التجار الدينيين إلى المصرفيين الطائفيين، ولكن ليس بما يكفي لإتمام العملية..

*أحوال تركية

تنعكس الهشاشة الاقتصادية بلا شك في السياسة الخارجية.

وبالحديث عن صورة أردوغان مع السيسي قال باريش دوستر إن الصورة التي التقطت مع الرئيس المصري في الأيام الأخيرة، والتصريحات المتعلقة بسوريا، والأموال المقترضة من السعودية وقطر، هي تطورات تظهر حدود النفوذ التركي، لأن الإهانات والشتائم التي تجلب الأصوات في السياسة الداخلية ليست فعالة في السياسة الخارجية.

تساءل الكاتب عما يجب فعله في هذه المرحلة، وقال إن ما يتعين على تركيا فعله واضح. إن معرفة حدود قوتها وإمكانياتها، وإقامة علاقات مع دول الجوار على أساس الاحترام المتبادل، والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحديد الأولويات وقيادة التحالفات الإقليمية يجب أن تكون الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها.

وشدد الكاتب على أنه لن تقوي هذه الخطوات يد تركيا في مكافحة الإرهاب فحسب، بل ستزيد أيضاً من فعاليتها في السياسة الخارجية والسياسات الدفاعية والأمنية. كما أنها ستنعكس إيجاباً على السياسة الداخلية والاقتصاد. وتضييق منطقة مناورة الولايات المتحدة وتقلل من وسائل التدخل في المنطقة.

وأشار إلى أنه إذا لم يتم ذلك، فعلى الرغم من النجاحات العسكرية التي تحققت بشجاعة الجنود الأتراك وتضحياتهم، فإن النجاحات السياسية والدبلوماسية التي تكمل وتتوّج هذه النجاحات لا يمكن أن تتحقق بالتوازي معها.



مائة عام من الكراهية.. كيف أصبح القتل الجماعي للکرد رصيذاً انتخابياً؟

*المركز الكردي للدراسات

بوجودها (في حالتي سوريا والعراق) واستمراريتها (في حالتي تركيا وإيران) إلى الاستعمار نفسه، قاعدة وزير الداخلية العثماني في حقبة الاتحاد والترقي السوداء المسماة «الصندوق المغلق».

استخدم الوزير هذا التعبير خلال افتتاحه مؤتمراً داخلياً للإعداد لأول حملة استكشافٍ داخلية ذات طابع استعماري في كردستان وأرمينيا. في هذا الصندوق المغلق كل شيء مباح بعيداً عن أعين العالم! خلال الأعوام المئة الماضية، عاش نموذج «الدولة القومية» مجده في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من فشلها الذريع في التنمية وحكم القانون، إلا أن هذه الدولة سجلت نجاحاً استثنائياً في

يخيم الظلام على ليل مدينة القامشلي والمدن الحدودية غير المحتلة في شمال سوريا منذ أيام. فالدولة التركية قصفت بشكلٍ ممنهج البنية الخدمية الرئيسية بشكلٍ شبه كلي عبر غارات جوية.

على أن هذا الخراب، بلونه الحالي، يلاحق حيوات الكرد، أفراداً ومجتمعات، منذ مئة عام. كان هناك خرابٌ ممتد بلونٍ آخر فيما سبق وانقطع سياقه مع انهيار الدولة العثمانية.

ملأت حملات القمع صفحات السياق الجديد، (قرن الظلام) من ١٩٢٣ إلى ٢٠٢٣، كاملاً في تركيا وإيران والعراق وسوريا، إذ اتبعت الدول الأربع التي تدين

كثيراً لدى المتابعين. ما الذي يعنيه أن يزيد الهجوم على شعبٍ في دولةٍ مجاورة واقتلعه من أرضه وتدمير بيوته وتوطين غرباء عن مدنهم في دوره وأسواقه، من فرص الفوز في الانتخابات؟ حقيقة الإجابة محرّجة وفق أدبيات السلام الاجتماعي، لكن أصحاب الشأن الانتخابي لا يخلجون من الخلاصة، وهو أن الكراهية والحروب مطلب لشريحة انتخابية واسعة ولها عائد ضخم من الأصوات.

من أين تأتي هذه الأصوات؟ ومن أين نشأت هذه الشريحة الانتخابية التي لا تتردد في مكافأة أي قائد يقتلع شعباً مقيماً على أرضه وتشريدهم بين المخيمات وطرق الموت؟ إنها من الشريحة ذاتها التي كانت ترفض تعريف نفسها بدلالة القومية خلال الحرب العالمية الأولى.

كيف حدث هذا التغيير الانقلابي؟

هنا يكمن نجاح الدولة القومية العنصرية في أنها خلقت صورة عنها داخل جزء من المجتمع. حدث مثل هذا النموذج في تركيا وسوريا

ملأت حملات القمع صفحات السياق الجديد في تركيا وإيران والعراق وسوريا

والعراق وإيران.

نجحت الدولة في صناعة شخصية تتلاءم مع طبيعتها الأحادية.

وسيتطلب تغيير هذا الاتجاه والتقليل من تأثيره الانتخابي والسياسي أطروحات جديدة تتبناها حكومات ذات قاعدة ائتلافية عريضة تقوم على مكافأة الخطاب التعايشي السلمي على نحو ما فعل حزب العدالة والتنمية حين وصل إلى السلطة عام ٢٠٠٢. لم تشهد تركيا تفويضاً اجتماعياً عارماً في تاريخها الحديث كالذي حظي به حزب العدالة والتنمية.

وبدأ هذا الإنجاز التاريخي يتبدد حين انقسمت أصوات هذه الكتلة التاريخية وذهب جزءٌ منها إلى حزب الشعوب

تغيير المزاج الشعبي للإيمان بطهرانية الدولة وحرمانية التشكيك في طبيعتها وطبعتها السياسية الأحادية القائمة على إلغاء التنوع والتعددية.

وبلغ نجاحها حداً أنها قامت بتغيير ذهنية التيارات المعارضة لها لتكون نسخة مطابقة لها حين تكون المسألة تغيير هوية الدولة من كيانٍ عنصري استيلائي إلى دولة وطنية تتشكل من أقوام عديدة متشاركة في حيّزٍ جغرافي أصبح - بحكم الظروف الدولية - واحداً.

لذلك، فإن الحديث عن فشل الدولة الوطنية الحديثة في المشرق، يحجب نجاح هذا النموذج في ترسيخ العنصرية وجعلها ثقافة عامة عبر ضخ معلوماتٍ مضللة في اتجاهٍ واحد تنال من وجود الكرد وتشكك في أن

لهم شأنٌ في التاريخ! والأمثلة على ذلك لا حصر لها وتنسف الرواية المضللة في أن القضية الكردية في الدول الأربع هي نتاج أنظمة سياسية. وحقاً كان الأمر كذلك في البدايات، حين كانت

لجنة طلعت باشا الاستكشافية في الأناضول وكردستان ترسل نتائج صادمة إلى القيادة بأن سكان البلاد، خاصة الأتراك، يرفضون تعريف أنفسهم بدلالة القومية التركية. لكن لاحقاً، تغير المزاج الاجتماعي إلى درجة مهولة من الكراهية.

هذه الأيام، لا يخلو تحليلٌ سياسي في الشأن التركي من ربط العدوان التركي على مناطق الإدارة الذاتية في في شمال وشرق سوريا بالانتخابات المقبلة.

بل حتى القيادة التركية نفسها لا تنكر ذلك، وسبق أن استباححت عفرين وسره كانيه "رأس العين" وتل أبيض وأحالتها إلى أطلالٍ للوجود الاجتماعي الكردي.

وهذه خلاصة مخيفة، على الرغم من أنها لا تلفت النظر

هذا الاتجاه القائم على الكراهية داخل مجتمعات الشرق الأوسط بتفضيلها استمرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في السلطة وعدم حدوث تغيير في انتخابات ٢٠٢٣. الحالة ذاتها تنطبق على نظامي سوريا وإيران.

إلى اليوم، لا توجد أي مؤشرات على أن القوى الدولية المتصارعة ترغب في تغيير سياسي في تركيا وإيران، وليس من الصواب في شيء تبرئة القوى الدولية من رعاية خطاب الكراهية البينية وتوفير الحماية والحصانة لها، وكذلك تمكين هذه الكراهية من التعبير عن نفسها عبر تفهم حروبها العدوانية ضد جزء من تكوينها الاجتماعي.

في الحالة التركية، يحتاج تفسير هذا التعايش، بل

التحالف، بين دعاة السلام في ٢٠٠٢ ودعاة الحرب في ٢٠١٥ ربما لأعوام من الدراسات في مجال علم الاجتماع السياسي. فكتلة السلام التي أوصلت الحزب إلى السلطة بقيت معه حين

تحولت السياسة إلى ميدانٍ لحربٍ مستمرة في الداخل والخارج. في كل الأحوال، يقع العديد من الأكاديميين في سوء تقدير لقدرة الدولة على صناعة مجتمع يشبهها. إن لم يكن كل المجتمع - بالطبع ليس كله - فجزء معتبر منه. وإلا، كيف يمكن تفسير خطاب المعارضة السورية، منذ بواكير الخروج ضد النظام في ٢٠١١، التي تتبنى رؤية أكثر عنفاً من النظام ضد التعددية بكليتها. فعبر آلات إعلامية ممولة دولياً، جرى الترويج لتصوير يعرف الكرد كتكوين اجتماعي وافد حديثاً، وأن الوافد لا حقوق سياسية له.

مثل هذه الفكرة، بتنويعاتها اللفظية المتوارية والوقحة، تتردد في أوساط الخواص والعوام بصورة

الديمقراطي وأحزابٍ أخرى أصغر نتيجة عدم التزام حزب السلطة بالوعود التوافقية التي بنى نجاحه عليها.

وبدلاً من التحلي بالمسؤولية التاريخية في التعايش مع هذا التغيير وتصحيح مساره، انزاح بشكلٍ متطرف إلى جهةٍ أخرى تحظى بدعم شرائح هامشية لا يزيد مجموع قوتها الانتخابية عن ٧ في المئة.

ومن أجل استقطابهم، لجأ إلى تبني خطاب أقليةٍ متطرفة ترفع شعاراتٍ خرافية تمثل أسطورة الذئب الأغبر. وحدث الأمر على نحوٍ سريع منذ عام ٢٠١٥.

ومنه، بدأت سياسةً عدوانية خارج الحدود تستهدف الكرد تحت مسميات عديدة تبرر قتلهم جسدياً، من حزب العمال الكردستاني إلى وحدات حماية الشعب ثم قوات سوريا الديمقراطية.

الكارثة التربوية-الثقافية التي تشهدها تركيا حالياً أن خطاب الحرب والعدوان الخارجي ما كينة للفوز، وهذا لأن الكتلة الأناضولية العريضة التي أوصلت

حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ لم تنفض عنه حين تغير خطابه من السلام إلى الحرب من دون أن يكون هناك تهديدٌ وجودي لكيان الجمهورية.

والآن، سيلقى أي حزبٍ يدعو إلى إعادة السلام للداخل وتخفيف الاستقطاب الحزبي والكف عن استعمال مقدّرات الدولة في حروبٍ حزبية انتخابية هزيمية ساحقة داخل الكتلة الانتخابية الأناضولية.

وحدث هذا التحول ليس لأن المجتمع في طبيعته ينحو نحو التطرف، بل لأن السلطة، النظام الحاكم، عمل على هندسة هذا التحول.

والمخيف أكثر أن القوى الدولية، من الولايات المتحدة إلى روسيا، إلى جانب القوى الإقليمية، تدعم

الحديث عن فشل الدولة الوطنية الحديثة في المشرق، يحجب نجاح هذا النموذج

معكوساً لأقاليم الشام فاعتبر أن : «سوريا هي الشام الأولى، وهي حلب وما حولها من البلاد على ما ذكره بعض الرواة». وأقدم من هذه المصادر كلها هو كتاب ابن عبدربه الأندلسي (توفي عام ٩٤٠ للميلاد) ولم يذكر فيها اسم سوريا في تقسيمات الشام، فقال: «ثم الشام الخامسة وهي قنسرين، ومدينتها العظمى حيث السلطان: حلب.. وساحلها أنطاكية..».

وبقي اسم سوريا فضفاضاً بلا هوية ولا موضع كلما تقدم الزمن، وظهر في القرن التاسع عشر في أول شكلٍ إداري رسمي خلال التقسيمات العثمانية الجديدة في بلاد الشام فظهرت ولاية «سوريا» فجأة لتدل على دمشق وتنسلخ عن الأصل وهي حلب ووادي العاصي الشمالي إلى أنطاكية.

ومع احتلال الفرنسيين والبريطانيين الأراضي العثمانية الجنوبية، قام إداريو فرنسا باجتهادٍ «ثوري». فلأول مرة في التاريخ منذ خلق آدم وحتى عام ١٩٢٠، تنضم منطقة الجزيرة إلى بلاد الشام تحت اسم جامع هو «سوريا».

الغاية من الاستطرد السابق بشأن اسم سوريا ودلالاته عبر التاريخ، وكيف تلاشى ثم ظهر فجأةً نهاية القرن التاسع عشر وتوسّع بقوة الاستعمار الفرنسي نحو الجزيرة، تفكيك الأسطورة الركيكة لوقائع الحاضر القريب والصغير جداً، وأن أحداً لا يملك سرديةً تاريخية متصلة، وأن الجميع يستطيع صناعة سرديته الخاصة الانعزالية والاستيلائية والعدوانية متى ما قررت الطبقة القيادية، سواء في الدول أو الحركات المناهضة لها. غير أن هذا لا يولد سوى تعميق الكراهية ومراكمة الأحقاد، إذ لا يوجد كيانٌ على الأرض يمثل إرادةً سماوية مخصصة ضد أخرى.

طاغية. فأصل التضليل جرى في وقتٍ مبكر من عمر الدولة الوطنية صنيعة الاستعمار، وتم انتقاء مرويّات محددة عن التاريخ القديم والأوسط والحديث تتمحور في اتجاهين؛ الأول: نزع استمرارية الإقامة عن الكرد، والثاني: اصطناع استمرارية تاريخية أزلية للكيان الحديث جداً والذي أطلق عليه اسم. «سوريا» أو «سورية» كما يطيب تسميتها للمعربين.

وغالب الأمر أن سوريا اسم إداري ابتلع، بفضل الاستعمار الفرنسي الحديث، أراضٍ لا تنتمي لجغرافيته. ففي موسوعة «معجم البلدان» لياقوت الحموي، لا يوجد كيانٌ جغرافي اسمه سوريا سوى ما ورد في باب السنين تحت اسم «سورية» (بالتاء المربوطة) وجاء في تعريفها:

«موضع بالشام بين خنصرة وسلمية».

وقبل ياقوت، ورد اسم «سورية» في كتاب «بغية الطلب في تاريخ حلب» للمؤرخ ابن العديم (المتوفى في ١٢٦٢ للميلاد) ضمن

الكلام عن جبل الأحص جنوب حلب: «وفي هذا الجبل مدينة خربة، وهي سورية كانت مبنية بالحجر الأسود، وهي اليوم خراب لا ساكن بها». وفي موضعٍ آخر، ذكر سورية مرة أخرى خلال نقله القول المنسوب لهرقل الروم بعد هزيمته: «عليك يا سورية السلام». وليس بعيداً أن محقق المخطوطة، وهو سهيل زگار، حوّل الألف في اسم سوريا إلى تاء مربوطة أساساً.

واستطرد ابن العديم: «وسورية هي الشام الخامسة، وأنطاكية منها. وقد ذكرنا أن في طرف الأحص مدينة خربة يقال لها سورية».

وفي كتاب «اليواقيت والضرب في تاريخ حلب» لأبي الفداء الأيوبي (توفي عام ١٣٣١ للميلاد) ذكر ترتيباً

لا مؤشرات على أن القوى المتصارعة ترغب في تغيير سياسي في تركيا وإيران

اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة



الرئيس بافل جلال طالباني.. قرارات مهمة لدعم وترسيخ حقوق المرأة

يبدل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني جهوداً كبيرة لدعم جميع مناحي الحياة وخدمة المواطنين ومن اهم المواضيع التي جعلها في اولويات عمله حماية حقوق المرأة ومناهضة العنف ضدهن. وأطلق بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، حملة تستمر ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة والقضاء على الاضطهاد والتمييز الاجتماعي. وقال الرئيس بافل جلال طالباني في بيان، إن مناهضة العنف ضد المرأة والتي تستمر ١٦ يوماً، تعد خطوة مهمة لاحترام نضال المرأة وجهودها لحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والقضاء على الاضطهاد والتمييز الاجتماعي.

نقاط عديدة تصب في دعم النساء

تقول السيدة رابحة حمد عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان بيان الرئيس بافل جلال طالباني هو السير على نهج الرئيس مام جلال في الدفاع عن حقوق النساء. واضافت: ان بيان الرئيس بافل جلال طالباني ضم العديد من النقاط التي تساهم في تعزيز دور النساء وحماية حقوقهن.

قرارات مهمة اصدرها الرئيس بافل جلال طالباني

وأضاف الرئيس بافل جلال طالباني في بيانه: أريد أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن قلقي بشأن انتهاك حقوقك والعنف ضدك. اذ يتم انتهاك حدودك الشخصية وتقييد حرياتك دون أي مبرر، مؤكداً أن "الاتحاد الوطني الكوردستاني سيواصل بنفس وجهة النظر التحررية والمعاصرة للرئيس مام جلال تجاه المرأة وسنكون داعمين لكُنْ. ولذلك نضع جميع مؤسساتنا وسلطاتنا التنظيمية في خدمة هذا الهدف السامي ونقرر ما يأتي:

1. من الضروري على كافة مؤسسات الاتحاد الوطني الكوردستاني التعاون والتنسيق من أجل تحقيق حقوق المرأة وضمان المساواة بين الجنسين في جميع المؤسسات.
2. النساء هن القوة المستديمة والمتجددة للاتحاد الوطني الكوردستاني وفي طليعة النضال المدني والديمقراطي، لذلك قررنا من الآن فصاعداً إعطاء المزيد من الفرص للفتيات والنساء في العمل التنظيمي والقيادي وفي جميع مؤسسات الاتحاد الوطني الكوردستاني وان يكون لهن مشاركات أكثر فاعلية.
3. تلتزم مؤسسات الاتحاد الوطني الكوردستاني كافة بالقوانين والتوصيات المطبقة الصادرة عن اجتماع الاتحاد الوطني الكوردستاني بشأن المساواة بين الجنسين، والمؤسسات هذه ستتعاون وتدعم دون قيود أو شروط، بغية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الكوردي. وستواجه كل العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف السامي.
4. أي رفيق، كادر وعضو في الاتحاد الوطني الكوردستاني وبأي رتبة ومسؤولية كان، في حال ارتكابه العنف ضد فتيات ونساء مجتمعنا او انتهك حقوقهن الشخصية وحرياتهن ، سوف يواجه القانون ويتعرض للمساءلة الحزبية الشديدة.

القرارات ستساهم في تعزيز دور النساء

تقول السيدة رابحة حمد: ان القرارات التي اصدرها الرئيس بافل جلال طالباني ستوفر فرصة كبيرة للنساء للانضمام الى صوف الاتحاد الوطني، ويجعل النساء تشعرن بان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الحزب الضامن لحقوقهن والمدافع عن حقوقهن.

واوضحت: ان هذه القرارات ستوفر فرص كبيرة للنساء للمشاركة بشكل اكثر فاعلية في النشاطات الاجتماعية والسياسية، وان رسالة الرئيس بافل جلال طالباني ستمنع اي محاولة لممارسة العنف ضد النساء في اي مكان كان وبأي ذريعة كانت.

اول حزب رسخ حقوق النساء

تقول السيدة رابحة حمد: نحن نفتخر باننا الحزب الطليعي في توفير حقوق النساء، وهو أول حزب عين سيدة في منصب وزاري واول حزب عين سيدات في مناصب حكومية كقائم مقام ومسؤول بلدية وحتى في رئاسة برلمان كوردستان.

واضافت: الاتحاد الوطني الكوردستاني كان دائماً في الطليعة في مسيرة دعم حقوق النساء، برئاسة فقيد الامة الرئيس مام جلال والان بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني، ومقارنة مع الاحزاب الاخرى فهو في طليعة دعم النساء ودعم القوانين التي تساهم في تعزيز دورهن.

خطوات فعلية من الاتحاد الوطني

تقول عضوة برلمان كوردستان عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني شادي نوزاد لـ PUKMEDIA: ان بيان الرئيس بافل جلال طالباني تساهم في تعزيز دور المرأة وخاصة قرار محاسبة أي رقيق، او كادر وعضو في الاتحاد الوطني الكوردستاني وبأي رتبة ومسؤولية كانت، في حال ارتكابه العنف ضد فتيات ونساء مجتمعنا او انتهك حقوقهن الشخصية وحياتهن ، سوف يواجه القانون ويتعرض للمساءلة الحزبية الشديدة.

واضافت: ان هذه القرارات تساهم في تعزيز دور النساء ومستقبلهن والوقوف بوجه العنف ضد النساء وهذه خطوات فعلية وقرارات مهمة جداً.

مواجهة العنف من المهام الحزبية

تؤكد شادي نوزاد: ان قرارات الرئيس بافل جلال طالباني تؤكد بان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الحزب الذي يقف بشكل فعلي بوجه اي محاولة للممارسة العنف ضد النساء ويوقع عليها العقاب الحزبي.

واضافت: ان هذه القرارات تساهم في تعزيز دور النساء وتوفير الفرصة لهن لكي يتسلموا مواقع قيادية ويعزز حضورهن في اوساط القرار المهمة في اقليم كوردستان.

الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الحزب الاكثر دعماً لحقوق النساء

تقول شادي نوزاد: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الذي وفر الحقوق وساند النساء بشكل اكبر ونحن ننتظر من الان مشاركة النساء في صفوف الاتحاد الوطني الكوردستاني بشكل اكبر وهناك تواجد للنساء في قيادة الحزب اكثر من باقي الاحزاب الاخرى.

واضافت: لذا ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وضع الدفاع عن حقوق النساء في اولويات عمله ونحن نستطيع الافتخار بنسبة مشاركة النساء في قيادة الحزب وهي اكثر من الاحزاب الاخرى.

اتحاد نساء كوردستان يدعم مبادرة الرئيس بافل جلال طالباني

تقول كافيّة سليمان سكرتيرة اتحاد نساء كوردستان للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان الرئيس بافل جلال طالباني اكد دعمه المتواصل للمنظمات النسوية، كما كان فقيد الامة الرئيس مام جلال داعماً لحقوق النساء.

واضافت: ان البيان الذي اصدره الرئيس بافل جلال طالباني يتضمن العديد من النقاط التي هي من اهداف اتحاد نساء كوردستان وخاصة موضوع مراعاة التوازن الجندري داخل الحزب والحكومة وهذا الامر مهم جداً وسيعزز من قدرات وكفاءة النساء.

الاتحاد الوطني منح الحرية للنساء

تقول سكرتيرة اتحاد نساء كوردستان: ان الرئيس بافل جلال طالباني اكد خلال بيانه بان اي شخص في اي منصب كان في حال ارتكابه العنف ضد فتيات ونساء مجتمعنا او انتهك حقوقهن الشخصية وحياتهن، سوف يواجه القانون

ويتعرض للمساءلة الحزبية الشديدة.

وأضافت: نحن في اتحاد نساء كوردستان ندعم هذا الموقف النبيل الذي سيعزز من مكانة النساء في المجتمع.

السير على نهج الرئيس مام جلال

تؤكد كافيّة سليمان: ان بيان الرئيس بافل جلال طالباني يتطابق مع سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني والتي هي سياسة ونهج الرئيس مام جلال الذي كان داعماً كبيراً لحقوق النساء، اغلب الاحزاب تتحدث عن حقوق النساء لكن الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد الذي نفذ هذا الهدف وثبته في اولويات عمله.

نساء كوردستان: الإقليم يخلو من بيئة ملائمة للوقوف بوجه العنف

أكد اتحاد نساء كوردستان، أن العامل القومي والسياسي وعوامل أخرى تقف وراء تزايد حالات العنف ضد المرأة. وقال الاتحاد في بيان: إن "ال ٢٥ من تشرين الثاني يوم مناهضة العنف ضد النساء ووحدة العالم ضد جرائم العنف والتمييز الجنسي"، مبيناً أن "هذا اليوم هو نتيجة العنف الذي مارسه وتمارسه الأنظمة الديكتاتورية ضد حرية المرأة". وأكد أن "العامل القومي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ناهيك عن العادات والتقاليد، أسباب أخرى لتزايد العنف والفتك والقساوة"، محذراً من أن "ظاهرة العنف وأشكاله وصلت اليوم إلى حد، طالت كل المجتمعات ولو بنسب متفاوتة".

وأشار البيان إلى أن "الخامس والعشرين من نوفمبر الحالي يحل في وقت والعالم وقع في دوامة العنف والصراعات السياسية والبيئية بشكل عام، وكوردستان يواجه أشكالاً من الإبادة الجماعية والأزمات واللاعالة، لها انعكاسات قوية على عدم توافر بيئة ملائمة للوقوف بوجه العنف".

واستدرك أن "ما يبعث على السرور أن النساء لم يسكتن وهن يواصلن النضال ضد السلطة الفارضة لنفسها وضد استئثار المافيات"، معتبراً أن "ثورة النساء بقيادة نسوة الكورد صارت أنموذجاً لنساء العالم، وأثبتن أن المرأة هي القوة التي بوسعها أن ترسخ المتغيرات الجذرية في العالم في مستقبل أفضل وأن يخطين نحو عالم يحقق أحلامهن". وختم اتحاد نساء كوردستان بيانه بالقول: إن "على النساء في العالم بشكل عام وكوردستان على وجه الخصوص، أن يواصلن اليوم متحدات النضال المشترك من أجل تحقيق العيش الهني، بعيداً عن كل أشكال العنف، وعدم الاستسلام والرضوخ حتى يصلن إلى الحياة التي يستحقنها".

طالباني داعم شخصي للمرأة

أقام مركز تنظيّمات كركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت، ندوة للاعلامية والاكاديمية الدكتورة شيلان فتحي حول العنف ضد المرأة، بحضور روند ملا محمود مسؤول المركز ونائب واعضاء وكوادر مركز تنظيّمات كركوك. وتحدثت الدكتورة شيلان فتحي خلال الندوة التي اقيمت على قاعة الشهيد القيادي آزاد هورامي، عن مناهضة العنف ضد المرأة، مشيرة الى البيان الذي اصدره بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني لمساندة ودعم النساء في مناهضة العنف ضدهن، وتركيزه على ان الرئيس الراحل مام جلال كان الداعم الرئيسي لقضايا المرأة. وأشارت ايضا الى مساندة الاتحاد الوطني الكوردستاني المتمثل بالرئيس بافل طالباني في دعمه الشخصي للمرأة وذلك استجابة لمطالبة القاعدة النسوية داخل الاتحاد الوطني الكوردستاني في الحصانة والقضاء على العنف داخل المؤسسات الحزبية و المجتمع الكوردي .

كما سلّطت الدكتورة شيلان فتحي الضوء عن اهم الاسباب التي تؤدي الى العنف الاسري واهم اسبابه ومعطيائه ونتائجه السلبية التي ستكون على الاسرة والمجتمع على حد سواء.



دعوة أممية لتكثيف الجهود الرامية للقضاء التمييز ضد المرأة

*المركز/فريق الرصد والمتابعة

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، دعت وكالات أممية إلى تكثيف العمل من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ودعت الجميع إلى القيام بدورهم في هذا الصدد. جاء ذلك في بيان مشترك بهذه المناسبة السنوية التي يتم من خلالها أيضا إطلاق حملة الـ ١٦ يوما من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي تستمر حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، يوم حقوق الإنسان. ويُعد العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات أحد أسوأ مظاهر التمييز ضد المرأة ولا يزال يمثل أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا وتفشيا في جميع أنحاء العالم مما يؤثر على أكثر من واحدة من بين كل ثلاث سيدات، وهي إحصائية لم تتغير كثيرا خلال العقد الماضي، بحسب البيان.

إحصائيات صادمة

وفقا لآخر التقديرات، أكثر من خمس نساء أو فتيات قُتلن في المتوسط كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن في عام ٢٠٢١. وأشارت الوكالات الأممية إلى أن حالات الطوارئ والأزمات والنزاعات العالمية أدت إلى زيادة معدل العنف ضد المرأة والفتاة وتفاقم الدوافع وعوامل الخطر. فمنذ بداية جائحة كوفيد-١٩، أفادت ٤٥ في المائة من النساء بأنهن - أو امرأة يعرفنها - قد تعرضن لشكل من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

تؤدي الكوارث الطبيعية- التي تزيد احتمالية حدوث الكثير منها بسبب تغير المناخ- إلى تفاقم جميع أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات. وقد لوحظ ذلك بالفعل في سياقات متنوعة مثل إعصار كاترينا (٢٠٠٥)، وزلزال هايتي (٢٠١٠)، وزلزال كرايست تشيرتش، نيوزيلندا (٢٠١١)، والأعاصير المدارية في فانواتو (٢٠١١)، وموجات الحر في إسبانيا (٢٠٠٨-٢٠١٦) وحرائق الغابات في أستراليا (٢٠١٩-٢٠٢٠).

أنماط وأشكال جديدة للعنف ضد النساء والفتيات

في سياق الرقمنة الاخذة في التوسع بسرعة، يؤدي العنف عبر الإنترنت والعنف الذي تسهله التكنولوجيا ضد النساء والفتيات إلى تفاقم أشكال العنف الحالية ويؤدي إلى ظهور أنماط وأشكال جديدة للعنف ضد النساء والفتيات، وفقا للبيان.

في الوقت نفسه، حدث ارتفاع في الحركات المناهضة للحقوق، بما في ذلك الجماعات المناهضة للنسوية، مما أدى إلى تقلص مساحة المجتمع المدني، ورد الفعل العنيف ضد منظمات حقوق المرأة، وزيادة الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات.

خطوات عملية مطلوبة

وفي هذا السياق، أشارت الوكالات الأممية إلى أن إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة القائم على النوع الاجتماعي قد يبدو أمرا مستحيلا، لكنه ليس كذلك. يمكن خفض العنف ضد المرأة بشكل كبير من خلال النشاط النسوي المكثف والدعوة المقترنة بالأدلة والعمل متعدد القطاعات المستنير بالممارسة والاستثمار. وتشير الدلائل إلى أن الحركات النسوية القوية والمستقلة هي العامل الأكثر أهمية في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

من خلال حملة الأمين العام «اتحدوا»، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الوكالات الأممية الشقيقة الحكومات والشركاء إلى التحرك الآن لإنهاء العنف ضد المرأة وإبداء تضامنها مع حركات ونشطاء حقوق المرأة من خلال: * زيادة التمويل طويل الأجل والدعم لمنظمات حقوق المرأة التي تعمل على إيجاد حلول فعالة لمنع العنف ضد المرأة والاستجابة له.

* مقاومة التراجع عن حقوق المرأة، وتضخيم أصوات المدافعات عن حقوق الإنسان والحركات النسائية النسوية المتنوعة، وحشد المزيد من الجهات الفاعلة للانضمام إلى هذه الحركات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

* تعزيز قيادة ومشاركة النساء والفتيات في المجالات السياسية وصنع السياسات وصنع القرار من المستويات العالمية إلى المستويات المحلية، بما في ذلك في عمليات التنمية والإنسانية والسلام. * تعزيز آليات الحماية لمنع العنف والقضاء عليه، والمضايقة والتهديدات والترهيب والتمييز ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعات / الناشطات في مجال حقوق المرأة.

*الجهات التي أصدرت البيان:

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
مبادرة بقعة ضوء
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه
برنامج الأغذية العالمي
منظمة الصحة العالمية

النساء والفتيات أكثر عُرضة للقتل في المنزل على يد أقربائهن

الى ذلك أظهرت دراسة جديدة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن أكثر من خمس نساء أو فتيات قُتلن في المتوسط كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن في عام ٢٠٢١. وهذا التقرير تذكيرٌ مُرَوِّعٌ بأن العنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في مختلف أنحاء العالم.

وذكر بيان صادر عن الوكالتين الأمميتين أن من بين جميع النساء والفتيات اللاتي قُتلن عمداً في العام الماضي، حوالي ٥٦ في المائة قُتلن على يد شركاء حميمين أو أفراد آخرين من الأسرة (٤٥ ألفاً من أصل ٨١ ألف امرأة)، ما يدل على أن المنزل ليس مكاناً آمناً للعديد من النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، فإن ١١ في المائة من جميع جرائم قتل الذكور تُرتكب في المجال الخاص.

وقالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث:

«وراء كل إحصائية لقتل الإناث قصة امرأة أو فتاة خُذِلت. يمكن تجنّب هذه الوفيات - تتوفر الأدوات والمعرفة بالفعل للقيام بذلك. تقوم منظمات حقوق المرأة بالفعل برصد البيانات والدعوة لتغيير السياسات والمساءلة. نحن بحاجة الآن إلى عمل متضافر عبر المجتمع للوفاء بحق النساء والفتيات في الشعور بالأمان في المنزل، وفي الشارع، وفي كل مكان».

أما المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عادةً والي فقالت:

«لا ينبغي أن تخشى أي امرأة أو فتاة على حياتها بسبب هويتها. لوقف جميع أشكال القتل المرتبط بالنوع الاجتماعي للنساء والفتيات، نحتاج إلى إحصاء كل ضحية، في كل مكان، وتحسين فهم مخاطر ودوافع قتل الإناث كي نتمكن من تصميم استجابات أفضل وأكثر فعالية للوقاية وتحقيق العدالة الجنائية. يفخر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإطلاق دراسة قتل الإناث لعام ٢٠٢٢ مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحفز العمل العالمي، ويُحيي جهود منظمات حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم لإنهاء هذه الجريمة».

مقتل فتاة وامرأة كل ١١ دقيقة على يد شريك

وفي رسالته بهذه المناسبة، قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في كل ١١ دقيقة، تُقتل امرأة أو فتاة على يد شريك حميم أو أحد أفراد الأسرة. وتابع يقول: «نعلم أن هناك ضغوطا أخرى، من جائحة كوفيد-١٩ إلى الاضطراب الاقتصادي، مما يؤدي حتما إلى المزيد من الإساءات الجسدية واللفظية». وأضاف أن النساء والفتيات يواجهن أيضا عنفا متفشيا عبر الإنترنت، من خطاب الكراهية المعادي للنساء إلى التحرش الجنسي وإساءة استخدام الصور والاستمالة من قبل المحتالين.

الحجم الحقيقي قد يكون أكبر بكثير

وتُظهر أرقام هذا العام أيضا أنه على مدار العقد الماضي، ظل العدد الإجمالي لعمليات قتل النساء (بمعنى قتل النساء لمجرد كونهن نساء) دون تغيير إلى حد كبير، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى منع هذه الآفة والاستجابة لها بإجراءات أقوى.

ورغم أن هذه الأرقام مرتفعة بشكل يُنذر بالخطر، إلا أن الحجم الحقيقي لقتل الإناث قد يكون أكبر من ذلك بكثير. لا يزال عددٌ كبير جدا من ضحايا قتل الإناث لا يجري إحصاؤه - نظرا للتناقضات في التعريفات والمعايير بين البلدان. ففي حالة ما يقرب من أربع نساء وفتيات من بين كل عشر نساء وفتيات قُتلن عمدا في عام ٢٠٢١، لا تتوفر معلومات كافية لتصنيف الجريمة على أنها قتلٌ للإناث، خاصة بالنسبة لعمليات القتل التي تحدث على الصعيد العام، وفقا للوكالتين الأمميتين.

آسيا تسجل أعلى معدل قتل

أما بالنسبة للتفاوتات الإقليمية، فبينما يمثل قتل الإناث مشكلة تهتم كل بلد في العالم، يوضح التقرير أنه، بالأرقام المطلقة، سجّلت آسيا أكبر عدد من جرائم القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي على الصعيد الخاص في عام ٢٠٢١، في حين كانت النساء والفتيات أكثر عُرضة لخطر القتل على يد شركائهن الحميمين أو أفراد الأسرة الآخرين في إفريقيا. في عام ٢٠٢١، قُدِّر معدل جرائم القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي على الصعيد الخاص بـ ٢/٥ لكل ١٠٠ أنثى في أفريقيا، مقارنة بـ ١/٤ في الأمريكتين، و١/٢ في أوقيانوسيا، و٠/٨ في آسيا و٠/٦ في أوروبا.

في الوقت نفسه، تشير النتائج إلى أن ظهور جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ تزامن مع زيادة كبيرة في عمليات القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي على الصعيد الخاص في أمريكا الشمالية وإلى حدٍّ ما في غرب وجنوب أوروبا.

جرائم قتل النساء ليست أمرا حتميا

ومع ذلك، فعمليات القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي، فضلا عن أشكال العنف الأخرى ضد النساء والفتيات، ليست حتمية. يمكن منعها وينبغي ذلك، من خلال الجمع بين التعرّف المبكر على النساء المتأثرات بالعنف، وتيسير الوصول إلى خدمات الدعم والحماية التي تركز على الناجين، وضمان أن تكون أنظمة الشرطة والعدالة أكثر استجابة لاحتياجات الناجين، والوقاية الأولية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال تغيير مفاهيم الذكورية الضارة، والأعراف الاجتماعية، والقضاء على عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والقوالب النمطية للنوع الاجتماعي.

يُعدّ تعزيز جمع البيانات عن جرائم قتل الإناث خطوةً حاسمة لإرشاد السياسات والبرامج التي تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

حملة «اتحدوا»

وسيُساعد تقرير اليوم، وفقاً للوكالتين، على توجيه ١٦ يوماً من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي لهذا العام، وهي حملة دولية تنطلق في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مع بدء اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، يوم حقوق الإنسان. تُطلق هذه الحملة السنوية مئات الأحداث والفعاليات حول العالم لتسريع الجهود لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

الموضوع العالمي لحملة الأمين العام للأمم المتحدة لهذا العام هو «اتحدوا! النضال لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات»، والذي يدعو الحكومات والشركاء لإظهار تضامنهم مع حركات ونشطاء حقوق المرأة ودعوة الجميع للانضمام إلى الحركة العالمية لوضع حدٍّ للعنف ضد المرأة بشكل نهائي.

١٦ يوماً من النشاط في العراق واقليم كردستان

إلى ذلك و احتفالاً باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، أطلقت الأمم المتحدة في العراق حملة الـ ١٦ يوماً من النشاط لعام ٢٠٢٢ وتجدد التزامها في التصدي للعنف ضد النساء.

للعنف آثار دائمة وغير متناسبة على حياة ورفاهية النساء والفتيات، فهناك أكثر من ٣٠٪ من النساء والفتيات تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي في حياتهن في جميع أنحاء العالم، من جانب آخر تواجه النساء والفتيات ذوات الاعاقة مخاطر أكبر جراء العنف، حيث يتعرضن للتمييز والاستبعاد والعزلة التي تحول دون وصولهن لحقوقهن، لقد ادت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم واتساع الفجوات وعدم المساواة بين الجنسين خاصة فيما يتعلق بالتوظيف، مما أثر على أدوار النساء والفتيات في المجتمع وجعلهن أكثر عرضة لجميع أشكال العنف.

«إن العنف ضد المرأة يعتبر جائحة مدمرة لا تحد فقط من التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتقويض التنمية، بل هو يؤثر ويضر أيضاً بالأطفال والأسر والمجتمع بأكمله، يقول المنسق المقيم غلام ايزاكزاي، «إن الأثر المروع للعنف يمنع المرأة من القيام بدورها النشط في المشاركة بالحياة العامة والحياة السياسية»

ويضيف: «في كثير من الأحيان، يمنع هذا العنف النساء والفتيات من عيش حياتهن بحرية وإمكاناتهن الكاملة». «هناك حاجة إلى إجراءات وتشريعات سياسية فعالة بالإضافة إلى إنفاذها القوي للقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله وتغيير الموقف تجاه هذه الجرائم. تستحق جميع النساء والفتيات الشعور بالأمان والتمكين».

يكشف الصراع المستمر في العديد من البلدان حول العالم كيف أن النساء والفتيات ما زلن مستهدفات بشكل منهجي بالعنف الجنسي. ففي العراق، تشير التقديرات إلى أن ٢٦٪ من النساء المتزوجات أو المنفصلات أو المطلقات أو النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً يواجهن العنف في حياتهن.

تعمل الأمم المتحدة مع شركائها العراقيين والمحليين لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات من خلال تدابير وقائية واستجابة استراتيجيّة. من خلال دعمهم لتنفيذ الاستراتيجية العراقية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١٨-٢٠٣٠) والخطة الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥، الذي يدعو إلى مشاركة المرأة السياسية و حمايتها من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

نظرًا لأن النساء والفتيات يشكلن نصف سكان الحضر، ويقومون بأكثر من نصف العمل، ويقومون بمعظم أعمال

الرعاية ، وغالبًا ما يتعرضن للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ، يجب تصميم المدن وبنائها بمشاركة واهتمامات النساء والفتيات، يجب العمل على تحسين إدارة البلديات، والتنظيم المكاني، والبنية التحتية، والخدمات التي تأمن حياة أفضل للنساء والفتيات. كما سيؤدي تصميم المدن وإدارتها مع النساء ومن أجلهن إلى تحسين المدن للجميع.

نحن جنباً إلى جنب مع قيادة المرأة العراقية ومع المنظمات المحلية التي تقوم بعمل فعال ومهم على مستوى المجتمع، وستواصل الأمم المتحدة في العراق الدعوة إلى التصديق على القوانين ذات الصلة، مثل قانون مكافحة العنف الأسري وتفعيله وتنفيذه بشكل كامل، وقانون الناجيات الايزيديات، كما أنها تدعم توفير الخدمات القانونية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية للناجيات ومساعدتهن في إدارة العواقب النفسية والجسدية السلبية للعنف، والتي قد تؤثر عليهن في جميع مراحل حياتهن.

تعد مكافحة الإفلات من العقاب والصمت والوصم والعار المحيط بالعنف المبني على النوع الاجتماعي خطوة مهمة نحو دعم النساء والفتيات لقيادة مجتمعات أكثر ازدهارًا وإشراك الرجال والفتيان. يجب أن يكون ذلك مصحوبًا بفرص اجتماعية واقتصادية محسنة حتى تتمكن النساء والفتيات من تحقيق أهدافهن التعليمية والمهنية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تحسين الوصول إلى فرص العمل اللائقة وتغطية الحماية الاجتماعية ، فضلاً عن مساحات صنع القرار والمشاركة الهادفة فيها. .

يؤدي العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية، ويمكن أن يساعد وجود الأمن الغذائي في كسر الحلقة. تعد حملة الـ ١٦ يومًا فرصة لإظهار الالتزام بإنهاء عدم المساواة بين الجنسين، وزواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي ، والاعتقاد بأن لكل إنسان الحق في الغذاء الكافي والحياة الخالية من العنف. دعونا نتحد للعمل نحو عالم خالي من العنف القائم على النوع الاجتماعي!

غلام إيزاكزاي، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق

ريتا كولومبيا، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ، العراق

دينا زوربا، ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، العراق واليمن

زينة علي أحمد، الممثل المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

دانييل بيل، ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، العراق

أحمد زويتن، ممثل منظمة الصحة العالمية ، العراق

صلاح الحاج حسن، ممثل الفاو ، العراق

شيماء سين جوبتا، ممثلة اليونيسف ، العراق

وائل الأشهب، رئيس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق

علي رضا قريشي، ممثل برنامج الأغذية العالمي ، العراق

محمد عثمان أكرم، ممثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ، العراق

جان نيكولا بيوز، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، العراق

جيورجي جيجوري، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة ، العراق

مها قطا ، منسقة مكتب العمل الدولي ، العراق

باولو فونتاني، ممثل اليونسكو في العراق



رسالة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

والمجتمع المدني في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار. ويعني هذا ضمان تنفيذ القوانين واحترامها، حتى ترى الناجيات أن حقوقهن في العدالة والمساندة تُحظى بالدعم.

ويعني هذا دعم الحملات العامة التي تتحدى المعايير القائمة على السلطة الأبوية وترفض كره النساء والعنف. وكما يذكّرنا موضوع هذا العام، المعنون "اتحدوا: حملة النشاط لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات"، فهذا يعني مناصرة الناشطين في جميع أنحاء العالم الذين يدعون إلى التغيير ومساندة الناجيات من العنف. وإني أدعو الحكومات إلى زيادة التمويل بنسبة ٥٠ في المائة لمنظمات وحركات حقوق المرأة بحلول عام ٢٠٢٦. فلنتخذ موقفا مناصرا لحقوق المرأة ونرفع أصواتنا دعما لها.

ولنعلن بفخر: كلنا نناصر قضايا المرأة. ولنرسل العنف ضد النساء والفتيات إلى كتب التاريخ.

أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

٢٠٢٢/١١/٢٥

إن العنف ضد النساء والفتيات هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا في العالم.

فكل إحدى عشرة دقيقة، تُقتل امرأة أو فتاة على يد عشير أو أحد أفراد الأسرة، ونعلم أن الضغوط الأخرى، من جائحة كوفيد-١٩ إلى الاضطرابات الاقتصادية، تؤدي حتما إلى المزيد من الإيذاء الجسدي واللفظي.

كما تواجه النساء والفتيات عنفا متفشيا عبر الإنترنت، بدءا من خطاب الكراهية المعادي للنساء، إلى التحرش الجنسي، وإساءة استخدام الصور، وقيام المعتدين باستدراجهن.

وممارسات التمييز والعنف وسوء المعاملة هذه، التي تستهدف نصف البشرية، تأتي بتكلفة باهظة. فهي تحد من مشاركة النساء والفتيات في جميع مناحي الحياة، وتحرمهن من حقوقهن وحياتهن الأساسية، وتعرق تحقيق المساواة في الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام اللذين يحتاج إليهما عالمنا.

وقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات تحويلية تنهي العنف ضد النساء والفتيات.

ويعني هذا أن تقوم الحكومات بتصميم وتمويل وتنفيذ خطط عمل وطنية للتصدي لهذه الآفة.

ويعني هذا إشراك مجموعات القواعد الشعبية

العنف ضد المرأة لا يزال متجذرا بعمق



سنصدر عما قريب تحديثاً ذا توجه عملي لاستراتيجية الولايات المتحدة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له على الصعيد العالمي لتحديد أولويات الولايات المتحدة للاحقة إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم، وذلك دعماً للاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين. وسنطلق قريباً مبادرة "الأمان منذ البداية" (Safe from the Start ReVisioned) بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهي مبادرة تهدف إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والاستجابة له في حالات الطوارئ الإنسانية وحماية الناجين أو المعرضين له منذ بداية حالات الطوارئ. وستواصل الولايات المتحدة جهودها لتعزيز سلامة النساء والفتيات عبر الإنترنت من خلال الشراكة العالمية للتصدي للمضايقات والإساءات القائمة على النوع الاجتماعي وفرقة عمل البيت الأبيض للتصدي للمضايقات والإساءات عبر الإنترنت.

أنتوني ج. بلينكن

وزير الخارجية الأمريكي

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

نحيي في هذا التاريخ اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وانطلاق حملة من النشاطات لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي تستمر ١٦ يوماً. لقد تم إحراز تقدم كبير في مجال منع انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في مختلف أنحاء العالم، إلا أنه لا يزال متجذراً بعمق في الأعراف الجنسانية والاجتماعية ويستمر في المنازل والمدارس والمجتمعات وأماكن العمل، وكذلك في المساحات الافتراضية وعبر الإنترنت بشكل متزايد.

يشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي انتهاكاً لحقوق الإنسان. وتتعرض واحدة من كل ثلاث نساء وفتيات للعنف الجنسي أو الجسدي في حياتها، كما تتعرض ٧٠ بالمائة من النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية.

تتزوج واحدة من كل خمس فتيات وعمرها لم يتعد ١٨ عاماً، كما تعيش واحدة من كل ثلاث نساء وفتيات في بلد لا يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة صريحة. وينتشر أيضاً العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد أفراد مجتمع الميم وذوي الاحتياجات الخاصة وأفراد المجتمعات العرقية المهمشة وكبار السن وأفراد الفئات السكانية المهمشة الأخرى على نطاق واسع، وغالباً ما يرتكب بدون تحقيق عدالة للناجين في وقت لاحق.



لنقف معا لتجديد التزاماتنا ومضاعفة جهودنا

الاقتصادية وتغير المناخ. ورغم أن النساء كنّ دوماً على خطّ المواجهة الأول في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، فقد أدّت الجائحة إلى انتكاسات لا يمكن تصورها بالنسبة للنساء والفتيات في العالم، بما في ذلك زيادة مخاطر زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري لملايين الفتيات الصغيرات، وارتفاع حالات العنف الجنسي أو العنف من قبل الشريك. وفي الولايات المتحدة، يستمرّ العنف الشريك، حيث شهدنا ارتفاعاً غير عادي في العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء فترة

يصادف اليوم، اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة وبداية حملة الستة عشر يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. نحن ملتزمون بمكافحة هذا الوباء المروّع المتمثّل في العنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي لا يزال يعصف بمجتمعاتنا ويدمر إمكانات النساء والفتيات على مستوى العالم، إذ لا تزال الأعراف الجنسانية والاجتماعية الضارّة قائمة في جميع أنحاء المعمورة، بل إنها تفاقمت بفعل الصراع وعدم المساواة

بعد وفاة مهسا أميني في إيران، استمعنا إلى قصص مروعة

وهنّ اللائي يناضلن يوميا ليعشن حياة خالية من التهديد بالعنف المدمر. وسنجدّ التزامنا ببذل كل جهد ممكن للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان هذه مع التحديث القادم لاستراتيجية الولايات المتحدة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له على الصعيد الدولي. هنا في الأمم المتحدة، تعمل الولايات المتحدة على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في السياقات الإنسانية، وضمان وصول الناجيات إلى الخدمات الصحية، وتعزيز المساواة والعدالة فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع أو الناتج عنه.

إن واجبنا بإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. لنقف معا لتجديد التزاماتنا ومضاعفة جهودنا لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله والتصدي له.

السفيرة ليندا توماس غرينفيلد
بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة
٢٥ / تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٢

الإغلاق بسبب الوباء، وقد كان نصيب النساء والفتيات في المجتمعات الأقل تمثيلا أكبر بشكل غير متناسب من سواهن.

في عام ٢٠٢٢، تزوّجت واحدة من كل خمس فتيات قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، وتعرضت واحدة من كل ثلاث نساء للعنف الجنسي أو الجسدي في حياتها. فالمهمة إذا واضحة للغاية - لا بدّ للمجتمع الدولي أن يفعل الكثير للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال العقد القادم.

بعد وفاة مهسا أميني في إيران، استمعنا إلى قصص مروعة عن انتهاك شرطة الأخلاق الإيرانية لحقوق الإنسان فيما يخص النساء والفتيات الإيرانيات الشجاعات اللواتي خاطرن بحياتهن للاعتراض على الظلم. وفي أفغانستان، رأينا صورا للضرب الوحشي لنساء وفتيات كان ذنبهن الوحيد أنهم رغبن في الحصول على التعليم ومساعدة أسرهن ومجتمعاتهن وبلدهن على الازدهار. ولذلك، تقف الولايات المتحدة، في هذا اليوم المهم، متضامنة مع النساء والفتيات الشجاعات، محليا وفي جميع أنحاء العالم،



أرقام صادمة وتقدم على صعيد قوانين عربية

أحييت النساء حول العالم فعاليات اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي يصادف في ٢٥ نوفمبر، وتظاهر الآلاف في شوارع مدينتي مدريد وبرشلونة الإسبانيتين مساء الجمعة في مسيرات بمناسبة اليوم العالمي. وخرجت نساء إلى الشوارع في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، الجمعة، في مسيرات بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وطالبن السلطات باتخاذ مزيد من الإجراءات.

وقال مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت الجمعة إن القيود التي تفرضها حركة طالبان على حريات النساء والفتيات قد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

وفي لبنان نظمت «أبعاد»، وهي جمعية مستقلة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقفة احتجاجية أمام مجلس النواب تطالب بضرورة التعامل بحزم مع جرائم العنف بحق المرأة وإخراجها من سياقها النمطي المجتمعي المرتبط بالشرف والعار.

وبمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ماذا حققت بعض الدول العربية على هذا الصعيد؟

القوانين.. وأرقام صادمة

توضح الناشطة للدفاع عن حقوق المرأة من الفريق الإعلامي لـ «أبعاد»، علياء عواضة، في حديث لموقع «الحرّة» أنه «لا شك أن بعض البلدان العربية وضعت قوانين لحماية النساء مثل لبنان، وتونس والأردن. ولكن المعضلة الأساسية في بعض الدول العربية ليست في غياب القوانين، وإنما في تطبيقها، وفي الثقافة المجتمعية التي تركز العنف بحق النساء».

من جهتها، تقول زويا جريديني روحانا، الناشطة النسوية والعضو المؤسس في جمعية «كفى عنف واستغلال»، في حديث لموقع «الحرّة» إنه «حصل تقدم على صعيد حماية النساء من العنف في الشرق الأوسط والدول المغاربية، حيث قامت أكثر من دولة بسن قوانين تحمي النساء من العنف، مثل الأردن ولبنان وتونس والمغرب وإقليم كردستان في العراق والكويت وغيرها العديد».

وتابعت روحانا أن «هناك بعض الجمعيات بدول أخرى تقدمت بمشاريع قوانين لحماية النساء من العنف، مثل العراق، والأراضي الفلسطينية، ومصر».

وتظهر مؤشرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ٣٧ في المئة من النساء العربيات تعرضن لشكل من أشكال العنف في حياتهن. وهناك مؤشرات على أن النسبة قد تكون أعلى.

فقد تعرضت ١٣٣ مليون امرأة على قيد الحياة اليوم لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي مصر، ٩٢ في المئة من النساء والفتيات بين ١٥ و٤٩ عاما تعرضن للختان.

وهناك ٧٠٠ مليون امرأة على قيد الحياة اليوم تزوجن تحت سن ١٨. و١٤ في المئة من الفتيات العربيات يتزوجن تحت سن ١٨.

ماذا ينقص على صعيد حماية المرأة؟

تعتبر روحانا أنه «هناك ضرورة كبيرة في أن تسود ثقافة التبليغ عن العنف لدى جميع المُعتَقَات، إضافة إلى وجود قضاء جاهز لتطبيق القوانين».

وتابعت روحانا أن «القوانين أساسية لتدفع بقضية المرأة نحو الأمام، خصوصا عندما تعلم السيدات أنه بات هناك دولة تحميهن»، معتبرة أن «تجاوب القضاة له دور كبير، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تجاوب الأمن مع الشكاوى والإسراع في تطبيق القانون وحماية النساء».

وأشارت إلى أن «بعض القوانين العربية مثل القانون الصادر في لبنان تحمي النساء من العنف الأسري ولا تناول كافة أنواع العنف التي تتعرض لها النساء. فعلى سبيل المثال قانون التحرش الجنسي اللبناني يحتاج إلى تعديل لأنه أقر من دون إجراءات حماية للمرأة».

لذلك، يحتاج المشرعون إلى خلفية قانونية ومجتمعية لإقرار قوانين تحمي النساء من العنف، ولو لم يبادر المجتمع المدني في بعض البلدان العربية، كما حصلت التعديلات القانونية، وفق ما قالت روحانا خلال حديثها.

من جهتها، تعتبر عواضة أن «المشكلة في الشرق الأوسط، تكمن في تطبيق قوانين حماية النساء وفي محاسبة المعتدين والمعتنّفين، وفي الثقافة المجتمعية السائدة التي تسمح بهذا التعنيف تحت مبررات عدة، مثل العنف تحت مزاعم الشرف».

وتشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها على يد شريكها في الغالب. وفي بعض البلدان، يصل معدل العنف ضد المرأة إلى ٧٠ في المئة، وفق المنظمة. وتشكل النساء والفتيات ٧٠ في المئة من جميع ضحايا الاتجار بالبشر المعروفين. فيما تشكل النساء البالغات ٥٠ في المئة من إجمالي عدد الأشخاص المتجر بهم. وتقول الأمم المتحدة أن ٢ من كل ٣ أطفال ضحايا الاتجار بالبشر هن من الفتيات الصغيرات.

التساهل والتستر

تقول عواضة إنه «لا توجد في العالم العربي إحصاءات دقيقة حول جرائم العنف أو القتل بحق النساء بسبب عدم التبليغ عن هذه الجرائم، والتستر عنها». ووفق أرقام الأمم المتحدة، ٤ من كل ١٠ ضحايا قتل من النساء في جميع أنحاء العالم قُتلن على يد الزوج أو الشريك. وتشير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنه غالباً ما يحصل المغتصبون على التساهل أو حتى البراءة في المنطقة العربية إذا تزوجوا من ضحاياهم. ضمن الإطار، أُلغيت المادة ٤٧٥ من قانون العقوبات المغربي التي تسمح للمغتصبين بتجنب الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم في عام ٢٠١٤ بعد انتحار ضحية اغتصاب أُجبرت على الزواج من مغتصبها. وفي ٢٠١٧، حَقَّقت المنظمات الحقوقية انتصاراً بإلغاء مجلس النواب اللبناني مادة قانونية تعفي المغتصب من العقوبة إذا تزوج ضحيته وذلك بعد حملة قام بها المجتمع المدني. وتلفت هيئة الأمم المتحدة إلى أنه أكثر من ٦ من كل ١٠ ناجيات من العنف تمنعن عن طلب الدعم أو الحماية من أي نوع. أما اللواتي تتحدثن، فيتوجهن إلى العائلة والأصدقاء للحصول على الدعم أو الحماية. وتطابق الرقم في لبنان مع النسبة العالمية، حيث أشارت «أبعاد» إلى أن ٦ نساء من أصل عشر في لبنان يتعرضن لاعتداءات جنسية وتمتنعن عن التبليغ لأسباب متعلقة بصون «الشرف». واعتبرت أن «أحد مصادر العنف بحق النساء يأتي من قوانين الأحوال الشخصية المذهبية، التي تميز بحق النساء وتضع المرأة في موقف التابع والخاضع، وتطلب من النساء طاعة الزوج، وفي حال مخالفتها ذلك تُحرَم من حقوقها». وشدد على أن «جوهر حماية النساء يكمن في قوانين الأحوال الشخصية، فبقية قوانين حماية النساء من العنف مؤقتة وتحدّ من الخطر على النساء، ويبقى الأساس لدى المحاكم الدينية التي لا تنصف النساء». وأوضحت أن «المرأة، وخوفاً من تباعات الوصول إلى المحاكم الدينية والقرارات التي ستصدر بحقها وبحق حضانة أطفالها، تقبل بالعنف أحياناً». وقالت «لتغيير واقع النساء وتحقيق المساواة في الدول العربية، يجب أن تكون قوانين الأحوال الشخصية أساس الأولويات، لأن الأسرة هي نواة المجتمع، وإذا كانت المرأة خاضعة في الأسرة، لن تكون حرة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والميادين الأخرى».

*موقع فضائية«الحرّة»الامريكية



الموسم الثاني للإنصات المركزي



www.marsaddaily.com
[facebook: marsad.puk](https://facebook.com/marsad.puk)